أبو عبد اللّه بن الفخار الإلبيري
وأثره في النحو

دكـــتور
علي سلامة عبد الحليم أبو شريف
أستاذ النحو والصرف المساعد
كلية التربية للبنات
جامعة القصيم

مقدمة

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمي العربي الكريم، وبعد :

فكانت . ولا تزال . لغة الضاد قبلة الباحثين والدارسين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وذلك انطلاقا من تلك الهيبة والعظمة التي تكمن فيها، وهي نزول القرآن بمفرداتها، على خاتم النبيين من بين أهلها، وبذلك فهي لغة القرآن والسنة : المصدرين الأولين للتشريع لدى الأمة الإسلامية، فلا عجب أن نرى اللغة على مر العصور تنتقل إثر الفتح الإسلامي، وما أن يستقر الإسلام في بلد ما تنشأ مباشرة حلقات لتحفيظ القرآن ينبثق منها حلقات لتعليم اللغة، فهؤلاء اللذين حفظوا القرآن الكريم يتطلعون لمعرفة أسراره وغوامض مكنونه.

من بين هؤلاء أبو عبد الله بن الفخار الإلبيري، النحوي، الغرناطي، المشهور بابن الفخار الذي جلس يعلم النحو في مدارس غرناطة، فتخرج على يديه جمع كبير انتفع الناس بهم، ونفعوا لغة القرآن تدريسا وتأليفا، وقصتي مع ابن الفخار ليست من قبيل الصدفة، فعلاقتي به قد ابتدأت مذ كنت طالبا في مرحلة العالمية (الدكتوراه)، فقد كان موضوع البحث كتاب المقاصد الشافية للأمام أبي إسحاق الشاطبي، وكلما قرأت مسألة محققة ومنقحة، أزيل عنها اللبس والإبهام، فض الخلاف فيها على طريقة الأصوليين، مسندة لابن الفخار، ازداد إعجابي بالرجلين : ابن الفخار لسعة علمه واطلاعه، ودقة فهمه ورجاحة عقله، وأبي إسحاق الشاطبي لاستيعابه علم ابن الفخار وفقهه، ودقته وأمانته في النقل عن شيخه، وما أن انتهيت من مناقشة البحث وأنا انتظر إحدى الحسنيين : إما ظهور كتاب شرح الجمل لابن الفخار على رف المكتبة اللغوية لأناقشه في قضاياه وأطرحها بين الطلاب، أو ظهور كتاب المقاصد الشافية موسوعة نحوية كاملة يستفيد منها الناس غير التي كنت أبحر معها في مكتبة الرسائل الجامعية في كلية اللغة العربية بالقاهرة، وقد من الله علي بالثانية فصدر شرح الشاطبي : المقاصد الشافية عن مركز إحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى في

مكة المكرمة، سرت مع الشاطبي وشيخه في الكتاب، وجدت كلام الشاطبي ونحو ابن الفخار وأصوله التي أرساها في ذهن تلميذه، فلم يخرج عنها الشاطبي قيد أنملة من أول الكتاب إلى آخره، أيقنت أن جمال الثمرة ونضجها وطيبها إنما هو من خصوبة أرضها، لذلك قصدت من هذا البحث أن أعرف بالتربة الخصبة التي نبت فيها الإمام الأصولي البارع أبو إسحاق الشاطبي صاحب مقاصد الشريعة في أصول الفقه والمقاصد الشافية في النحو.

عرفت بابن الفخار، وشيوخه اللذين أخذ عنهم، وتلاميذه اللذين أثر فيهم، وكتبه التي تركها، وعصره الذي عاش فيه، ومنهجه في دراسة النحو والصرف، مع تناول مجموعة من القضايا النحوية والصرفية الذي كان لابن الفخار أثر في الحكم عليها بإيجاز غير مخل حسبما تقتضيه طبيعة البحث وختمت البحث بما استقر لدي من نتائج عن ابن الفخار وأثره في النحو، الله أسأل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العربية ودارسيها، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أبو عبد الله بن الفخار

١ . اسمه . نسبه . حياته . صفاته وأخلاقه . وفاته

محمد بن علي بن أحمد الخولاني، أبو عبد الله، المعروف بابن الفخار، وبالإلبيري النحوي، أستاذ الجماعة وعلم الصناعة، وسيبويه العصر، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن الإمام المجمع على إمامته في فن العربية، المفتوح عليه من الله . تعالى . فيها حفظا واطلاعا واضطلاعا ونقلا وتوجيها لما لا مطمع فيه لسواه، كان فاضلا تقيا متعبدا، عاكفا على العلم ملازما للتدريس، إمام الأئمة من غير مدافع، مبرزا أمام أعلام البصريين من النحاة منتشر الذكر بعيد الصيت عظيم الشهرة، مستبحر الحفظ، يتفجر بالعربية تفجر البحر، ويسترسل استرسال القطر، لا يشكل عليه من العربية مشكل، ولا يعوزه توجيه، ولا تشذ عنه حجة، جدد بالأندلس ما كان قد درس بالعربية، من لدن وفاة أبي علي الشلوبين، كان من أحسن قراء الأندلس تلاوة وأداء، له مشاركات في غير العربية من قراءة وفقه وعروض وتفسير، وتقدم خطيبا بالمسجد الجامع الأعظم، ودرس بالنصرية، وقل في الأندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة، درس وأقرأ، وكان وقورا مفرط الطول، نحيفا سريع الخطو، قليل الالتفات والتعريج، جامعا بين الحرص والقناعة، مات بغرناطة ليلة الاثنين ثاني عشر رجب سنة أربع وخمسين وسبع مائة، وكانت جنازته حافلة. (١).

٢ . شيوخه : أخذ بن الفخار عن مجموعة من أكابر عصره، وعلماء فنه، كان من أشهرهم :

ـ أبو عبد الله التلمساني (٧٠٨ هـ) : محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن خميس الحجري التلمساني أبو عبد الله، كان قائما على صناعة العربية، عالي الطبقة زهدا وهمة، مع سلامة الصدر وحسن الهيئة وقلة التصنع،

(١) انظر: البغية ١/١٧٤، ١٧٥ والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/١٣٥، والدرر الكامنة ٤/٥٧

قدم غرناطة خوفا من ملوك تلمسان، فتلقاه الوزير أبو عبد الله بن عبد الحكم وأكرمه، فلما قتل الوزير قتل هو. أيضا . بعد نهب ماله يوم عيد الفطر سنة ثمان وسبعمائة. (١).

. أبو عبد الله الحضرمي (٧١٢ هـ) محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، نحوي، ولي القضاء بسبتة، ينقل الشاطبي قول ابن الفخار عنه: ''حدثني شيخنا الأستاذ . رحمة الله عليه ـ، ونقلته من خطه، عن الشيخ الفقيه الأوحد أبي عبد الله الحضرمي القاضي بسبتة، قال: أخذت بيده يوما أقوده إلى منزله من مدرسة باب القصر بسبتة لمكان سنه، فقعد أثناء الطريق ليرتاح، ثم قال لي: ما تقول في قولك: قام زيد، أيكون زيد فاعلا مقدما؟ فقلت : لا أدري . لكوني لم أكن حينئذ في هذه الطبقة . ثم قال لي : لا يكون ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الفاعل كالجزء من فعله إذا كان ضميرا متصلا، فوجب أن يجري الظاهر معه على أسلوب واحد

والأخر: أنه لو كان كذلك لاتحد حكم الفعل مقدما ومؤخرا. وقال الأستاذ . رحمه الله . فهذا من أول ما أفادني رحمة الله عليه (٢).

ـ أبو إسحاق الغافقي(٧١٠ هـ): إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب أبو إسحاق الغافقي، شيخ النحاة والقراء بسبتة، قال عنه الذهبي: ولد بإشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة، وحمل صغيرا إلى سبتة، وقرأ بالروايات على أبي بكر بن شبلون، وقرأ على ابن أبي الربيع، وتقدم في العربية وساد أهل المغرب فيها، له شرح على الجمل، مات سنة عشر وسبعمائة (٣).

ـ ابن هانئ (٧٣٣ هـ): محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي أبو عبد الله أصله من إشبيليه، كان إماما في العربية مبرزا مقدما، حافظا للأقوال مستحضرا للحجج، لا يشق في ذلك غباره، قرأ على أبي إسحاق الغافقي، وأبي بكر بن

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١ / ٢٠١.
(٢) المقاصد الشافية ٢/٥٣٥.
(٣) بغية الوعاة ١ / ٤٠٥ .

عبيدة النحوي، وأبي عبد الله بن حريث، وله من التصانيف: شرح التسهيل، الغرة الطالعة في شعر المائة السابعة، لحن العامة، أرجوزة في الفرائض. (١).

. ابن عبد المنعم السبتي : محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري أبو عبد الله السبتي، ترجم له السيوطي في البغية بقوله :

'' من صدور الحفاظ، لم يستظهر أحد في زمانه من اللغة ما استظهره، آية تتلى ومثالا يضرب، قائما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه، صدوق اللهجة، سليم الصدر، عابدا صالحا كثير القرب والأوراد، قرأ كثيرا على أبي القاسم بن الشاطر، ولازمه وانتفع به، قيل عنه: كان مشاركا في الأصول، ملازما للسنة، كلامه معرب دائما ''(٢).

ومما يشهد لكلام السيوطي حكاية ابن الفخار التي أوردها الشاطبي في المقاصد الشافية فقال : '' حدثنا شيخنا الأستاذ الشهير . رحمة الله تعالى عليه . قال : لقيت بعض أصحابنا في سوق من أسواق سبتة زمان قراءتي بها، فسألني : كيف تصغر (قدرا) ؟ فقلت قديرة ز فقال : كذا كنت أقول، ولكن هلم معي، فمضيت معه فإذا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم . رحمة الله تعالى عليه . يقول لفخار كان يساومه : بكم هذه القدير ؟ فقلت له في ذلك، فقال : كذا هو النص عن الخليل في العين(٣)، قال الأستاذ : ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهري (٤). ''(٥).

---

(١) السابق ١ / ١٩٢ .
(٢) البغية ١ ١٦٤.
(٣) العين ٥ / ١١٣.
(٤) الصحاح ٢ / ٧٨٧
(٥) المقاصد الشافية ٤١٠/٧.

٣ . تراث ابن الفخار : (تلاميذه . مؤلفاته)

أولا : تلاميذه :

. **أبو جعفر الشقوري (٧٥٦ هـ)** : أحمد بن علي بن أحمد بن إبراهيم، أبو جعفر ذكره الشاطبي في شرحه على الألفية عند الكلام على تقديم التمييز على عامله المتصرف، فقال :

'' حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار . رحمة الله عليه . قال: أخبرني من أثق به من أصحابنا- يعني تلميذه الشيخ أبا جعفر الشقوري شيخنا، أنه لقي أبا حيان الغرناطي بالقاهرة، فسأله عن مذهب مدرسي العربية بغرناطة في هذه المسألة، قال: فأخبرته بامتناع التقديم، فقال: بل الصحيح قياسا وسماعا، ثم قام فأخرج له مبيضة على تسهيل ابن مالك، وقرأ عليه فيها وجه القياس، وأنشد له من السماع أبياتا كثيرة '' [١] والشقوري هذا فقيه، نحوي، فرضي، كان يدرس بغرناطة كتاب سيبويه، وقوانين ابن أبي الربيع، وتلخيص ابن البناء، وألفية ابن مالك، وفرائض التلقين، والمدونة الكبرى، قال عنه ابن الجزري: ''حج فقرأ على أبي حيان، ورجع إلى غرناطة فأقام منقطعا بمنزله، مات من أواخر سنة ست وخمسين وسبع مائة ''[٢].

. **أبو عبد الله البلنسي (٧٨٢ هـ)**: محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأوسي، البلنسي، أبو عبد الله، من علماء غرناطة المعروف بالبلنسي، قائم على العربية والبيان، ذاكر لكثير من المسائل، حافظ متقن، حسن الإلقاء، عفيف النشأة، مكب على العلم، مع زمانة أصابت يمناه، لازم بن الفخار، وأخذ عنه الإمام الشاطبي، له كتاب في تفسير مبهمات القرآن: (صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل) استدرك فيه على السهيلي مواقع من كتابه: (التعريف والإعلام لما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام) وابن عساكر في كتابه: التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام) ؛ لقول السيوطي: '' وصنف

(١) المقاصد الشافية ٣/٥٥٩.

(٢) غاية النهاية ١ / ٨٢ .

الاستدراك على التعريف والإعلام للسهيلي ''[1]، توفى . رحمة الله عليه . سنة (٧٨٢ هـ) [2].

. الشاطبي (٧٩٠ هـ) : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، الحافظ، أبو إسحاق الشاطبي. العربي الأصل، نسبة إلى قبائل لخم التي كانت تعيش على حدود الروم في الجاهلية، أو إلى اللخميين الذين كانوا ملوك الحيرة في العصر الجاهلي. الغرناطي النشأة والوطن، نسبة إلى غرناطة التي ولد فيها، وقضى حياته على أرضها. الشاطبي اللقب والشهرة، نسبة إلى شاطبة التي تقع على الساحل الشرقي في بلاد الأندلس التي كان يسكنها آباؤه، ورحلوا عنها بعد أن احتلها (جاك الأول) ملك (أرجون) سنة (٦٤٧ هـ) وأقاموا في غرناطة. المكنى بأبي إسحاق، ولد، ونشأ، وتربى، وتعلم في غرناطة، وعاش حياته كلها فيها، فلم يغادرها إلى غيرها من البلاد المجاورة، كما أنه لم يذكر أحد عنه أنه غادر الأندلس للحج أو لطلب العلم بالمشرق على عادة مواطنيه، ولا نجد تعليلا لهذا إلا أن تكون تلك الأسباب العادية من فقر أو مرض هي التي حالت بينه وبين ذلك، ومهما يكن من أمر فإن أسرته تبدو متواضعة، لم ينبغ منها أحد غيره [3].

وبعد حياة حافلة بالعلم، طلبا من مدارس غرناطة ومساجدها وحلقات شيوخها، وتدريسا لأصول الفقه وعلوم اللغة العربية، وجهادا في محاربة البدع وإنكارها، وتصنيفا لأصول علوم الفقه والنحو، غربت شمس الإمام إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المكنى بأبي إسحاق، والملقب بالشاطبي، وأفل نجمه وانتقل إلى جوار ربه يوم الثلاثاء ثامن يوم خلا من شعبان (شهر المصطفى) سنة تسعين وسبع مائة قبل أن ينفرط عقد القرن الثامن بعشر سنين بإجماع المصادر التي تعرضت للترجمة له. أسدل بذلك الستار على حياة رجل قضى نحبه بين الكتب، واستهلك فكره في ترتيب الفروع على الأصول، واستخدم

(١) بغية الوعاة : ١ / ١٩١.
(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣ / ٣٨، بغية الوعاة ١ / ١٩١.
(٣) نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتبكتي ص٤٦ برنامج المجارى للمجارى ١١٦ .

عقاه لمراودة العلوم وتهذيبها، وسخر قريحته لبيانها للناس. رحم الله الإمام أبا إسحاق الشاطبي، وجزاه عما قدم لأصول الفقه والنحو خير الجزاء، ونفع بعلومه طلاب اللغة والدين.

قرأ الشاطبي على ابن الفخار بالقراءات السبع في سبع ختمات، وأكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها، ولازمه إلى أن مات، نعته الشاطبي أكثر من عدة مرات بالأستاذ الشيخ الكبير، يقول الشاطبي : لما توفى شيخنا الأستاذ الكبير العلم الخطير أبو عبد الله محمد بن الفخار سألت الله ﷻ أن يريني في النوم، فيوصيني بوصية انتفع بها في الحالة التي أنا عيها من طلب العلم، فلما نمت تلك الليلة رأيت كأني داخل عليه في داره التي كان يسكن بها، فقلت له : ياسيدي أوصني. فقال لي : لا تعترض على أحد، ثم سألني بعد ذلك في مسألة من مسائل العربية كالمؤانس لي، فأجبته عنها، ولم أذكرها الآن ''[١].

. مؤلفات ابن الفخار :

ـ جزء في (لا حبذا) : قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي : '' وقد قيد شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار رحمة الله عليه في هذه المسألة (لا حبذا) . جزءا رويناه عنه، وقيدناه من خطه، ناظر فيه ابن مالك في احتجاجاته''[٢].

. شرح ألفية ابن مالك : ذكره الشاطبي في شرحه على قول ابن مالك:

(ومثل ما (ذا) بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام)

فقال : '' ويرد على الناظم هنا سؤالان :

أحدهما في لفظ الإلغاء، فقد غمزه شيخنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفخار . رحمة الله عليه . فيما علق من الطرر على هذه الأرجوزة ''[٣].

. شرح جمل الزجاجي: ذكره الشاطبي في المقاصد الشافية في أكثر من موضع [٤]، واستفاد منه في تخليص المسائل ومناقشة القضايا النحوية مع أئمة النحاة،

(١) الإفادات والإنشادات ص٨٩.
(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٥٥٤.
(٣) السابق ١ / ٤٦٤.
(٤) انظر : المقاصد الشافية ٢ / ٤٢٩، ٦١٨، ٥ / ٤٥٠

وهذا الكتاب حققه /حماد بن محمد الثمالى ونال به درجة العالمية الدكتوراة من كلية اللغة العربية جامعة أم القرى، ولم أره إلى الآن على رف المكتبة اللغوية مطبوعا.

. شرح مسألة أبي القاسم الزجاجي: أعطي بالمعطى به دينارا ثلاثون دينارا [١]: قال الشاطبي: '' صور الناس فيه نيفا وستين ميألة، وبعضهم نيفا وسبعين مسألة، وصور فيها شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار . رحمة الله عليه . ما يقرب من مائة وثمانين مسألة، من غير استقصاء لما يتصور فيها، بل إنما ذكر ما يشتهر في اللسان وعند النحويين، وأفرد ذلك في مسألة خارجة عن شرحه على الجمل''[٢].

. عصر ابن الفخار وأثره في ثقافته :

شب ابن الفخار ونشأ وعاش في عهد دولة بني الأحمر التي أسست سنة (٦٣٥ هـ)، وسقطت سنة (٨٩٧ هـ) [٣].

وغرناطة التي عاش فيها ابن الفخار اتسمت بكثرة الاضطراب السياسي، فمنذ أن جلس السلطان أبو الوليد إسماعيل على عرشها سنة (٧١٣ هـ) لم تستقر فيها الأمور السياسية، اشتعلت الحرب بين المسلمين والنصارى (القشتاليين) كانت الهزيمة والنصر سجالا بين الطرفين انتهت بهزيمة المسلمين وسقوط دولتهم، وعلى الرغم من ذلك فقد عني ملوك غرناطة عناية كبيرة بالعلوم والآداب، وكان ملوك بني الأحمر أنفسهم في طليعة العلماء والأدباء، واشتهر عميدهم ومؤسس دولتهم: محمد بن الأحمر بحبه للعلم والأدب وتشجيعه عليهما، واحتفائه بالعلماء والشعراء. لقد بلغت الحركة العلمية والأدبية ذروة الازدهار في مملكة غرناطة في عهد أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل (٧٣٣ . ٧٥٥ هـ)، وولده السلطان محمد الغني بالله (٧٥٥ . ٧٩٣ هـ) وهذه هي الفترة التي شب فيها ابن الفخار، وأقبل على العلم درسا وتحصيلا، وتعليما وتصنيفا، ولقد حفلت

(١) انظر الجمل صـ٨١.
(٢) السابق ٣ / ٤٦.
(٣) أعلام المغرب والأندلس ص٧٧، نهاية الأندلس لمحمد عنان ١١٧.

غرناطة بجمهرة من أكابر الأدباء والشعراء والعلماء، فكان من أكبار الشعراء في تلك الفترة: ابن الحكيم اللخمي المتوفى (٧٠٨ هـ)[١]. وأبو عبد الله بن خميس التلمساني، المتوفى (٧٠٨ هـ)[٢]. وأبو عبد الله محمد بن جابر الأندلسي الهواري الضرير [٣].

وظهر من أقطاب اللغة في تلك الفترة : أبو بكر محمد بن إدريس القرافي القضاعي، المتوفى (٧٠٧ هـ) [٤]. وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الحافظ النحوي شيخ بن الخطيب، المتوفى (٧٠٨ هـ) '' انتهت إليه رئاسة العربية في الأندلس''[٥].

ونبغ من علماء الدين والفقه: القاسم بن عبد الله بن الشطط الأنصاري الإشبيلي، المتوفى (٧٢٣ هـ)، صاحب كتاب البرنامج عن قضاة الأندلس [٦]

كل هؤلاء الذين لمعت أسماؤهم في هذا العصر، ونقلت أخبارهم كتب التراجم وأخبار الرجال والبلاد، يدل دلالة واضحة على أن غرناطة كانت تعيش أزهى عصورها من الناحية العلمية، وقد ألبسها هؤلاء الرجال أبهى حللها، فكثرت المدارس، وفتحت الجامعات، وعمرت المساجد، وكثرت حلقات العلم، وغدا طلاب العلم من بطون غرناطة يولون وجوههم شطر الأئمة الأعلام تحت رعاية الأمراء والوزراء، كان من بينهم الإمام الثبت الحجة الفقيه الحافظ الصالح الورع الزاهد، التقي : أبو عبد الله ابن الفخار.

منهج ابن الفخار في دراسة القضايا النحوية والصرفية :

الحكم على ابن الفخار ليس بالأمر الهين ولا اليسير، فهو عالم من علماء اللغة المحققين شأنه في ذلك شأن متقدمي النحاة، كأبي سعيد السيرافي،

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢ / ٤٤٤.
(٢) نهاية الأندلس ٤٦٣.
(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢ / ٣٣٠.
(٤) السابق ٣ / ٧٥.
(٥) السابق ١ / ١٨٨ .
(٦) السابق ٤ / ٢٥٩.

وأبـي علـي الفارسـي، وابـن جنـي، والإمـام عبـد القـاهر، وأبـي البقـاء العكبـري، والرضـي، وأصـحاب الموسـوعات مـن متـأخري النحـاة كـابن مالـك، وأبـي حيـان الأندلـسي، وابـن هـشام الأنـصاري وغيـرهم، ولكـن إعجـاب التلميـذ بالأسـتاذ، وبخاصة إذا كان التلميذ ممن يشار إليهم بالبنان قد يسر هذا الأمر، فابن الفخار أستاذ الشاطبي، والشاطبي جمع كل ما استفاده من ابن الفخار في كتابه المقاصد الشافية، فغدا الكتاب موسوعة علمية في فن النحو والصرف يشهد . وبصدق . على تدفق المنهل، وخصوبة المنبت، الذي يبدو لي . والله أعلم . أن الشاطبي استفاد من ابن الفخار استفادة عظيمة، ولم لا وهو الذي يقول في خاتمة الكتاب :

'' هذا ما جمعت مما شهدته وعرفته وأخذته عن أشياخي، فقد كان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله بن الفخار رحمة الله عليه في هذه الطريقة إماما غير مدافع، حافظا لمسائلها، وكان من طرق تعليمه البسط والتعليل، وفصل القضية بين المختلفين من أهل البصرتين وغيرهم، وضرب المسائل بعضها ببعض، والاتساع في التنظير، والإمتاع في المسألة المنظور فيها، إلى غير ذلك من التحصيلات المحكمة، والنكت المجتلبة المنقولة عن شيوخه، والمفترعة له ''[1].

ومما يشهد لكلام الشاطبي هذا وثنائه الدائم والمستمر على شيخه ابن الفخار، والدعاء له بالرحمة طوال رحلته مع ألفية ابن مالك مجموعة من المسائل الصرفية والنحوية والقضايا الأصوليه التي كان لابن الفخار اليد الطولى والكعب العالي في فض النزاع بين النحاة فيها، صرح بذلك الشاطبي مرة وسكت عن ذلك مرات، منها :

. وزن (إجازة) على رأي سيبويه والأخفش وتصريفها :

قال الشاطبي : '' حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار . رحمه الله .: أن بعض العلماء كان إذا أتي بعقد إجازة ليشهد فيه على المجيز والمجاز

(١) المقاصد الشافية ٩ / ٤٨٧.

سأل المجاز عن وزن إجازة، وعن تصريف اللفظ، فإن أتى بذلك وضع اسمه في عقد الإجازة، فسأل الأصحاب الأستاذ ـ رحمه الله ـ أن يقيد لهم ذلك باختصار، فقال:

وزن إجازة في الأصل إفعالة، وأصلها إجوازة، فنقلت حركة الواو إلى الجيم حملا على الفعل لا استثقالا، فحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ، فصارت : إجازة بألفين، فحذفت الألف الثانية عند سيبويه لأنها زائدة، والزائد أولى بالحذف من الأصلي، وحذفت الألف الأولى عند الأخفش لأنها لا تدل على معنى، والثانية تدل

على معنى، وهو المد، وقول سيبويه هو الأولى لأنه قد ثبت عوض التاء من المحذوف، نحو : زنادقة، والتاء زائدة، وتعويض الزائد من الزائد أولى من تعويض الزائد من الأصلي للتناسب بينهما، ووزنها في اللفظ عند سيبويه : إفعلة، وعند الأخفش : إفالة ؛ لأن العين عنده محذوفة ''[1].

ويؤكد الشاطبي جدية ابن الفخار وعمقه في تناول القضايا الصرفية بقوله : '' المسألة تصريفية، والتصريف يراعى فيه الأصل دون مجرد اللفظ، هذا تقرير الأستاذ ابن الفخار شيخنا ـ رحمه الله ـ..'' [2].

ـ ابن أبي الربيع يستدل على أن المحذوف من (إقامة) و(استقامة) المدة الزائدة، ودليله في ذلك التعويض عنها بالتاء، يقول :

'' إذا قلنا إنها عوض من الزائد كنا قد جرينا على قاعدة ثابتة، وإذا قلنا إنها عوض من العين كان ذلك دعوى لم تثبت، والمصير إلى ما ثبت أولى من المصير إلى مالم يثبت ''[3].

قال الشاطبي : '' قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار ـ رحمه الله ـ : وقد يقدح في هذا الاستدلال أن يقال : قد جاء التعويض من الأصلي في نحو :

(١) المقاصد الشافية ٣٣٢/٩.
(٢) السابق ٩ / ٣٤٣.
(٣) السابق ٩ / ٣٢٨.

(أرضون)، قال : وكون العوض غير تاء التأنيث، والمعوض منه غير عين لا يضر ''[1].

وهاك مجموعة من القضايا النحوية والصرفية التي ناقش الشاطبي في بعضها ابن الفخار، وناقش ابن الفخار فيها النحويين، أوردتها مرتبة حسب ألفية ابن مالك وشرح الشاطبي لها مبرزا من خلالها فكر ابن الفخار النحوي، الذي استفاد منه الشاطبي في شرحه على الألفية :

(١) المقاصد الشافية ٩ / ٣٢٨.

- هل التركيب قيد في إفادة الكلام :

ابن مالك في نظم الألفية عرف الكلام في اللغة العربية بقوله :

(كلامنا لفظ مفيد كاستقم) (١).

وهذا التعريف هو المشهور بين النحويين.

يقول السيوطي عن تعريف الكلام في اصطلاح النحويين : " أنه قول مفيد " (٢)، إلاَّ أن بعض النحويين اشترط في حد الكلام أن يكون مركباً كالزمخشري صاحب المفصل الذي حد الكلام بقوله : والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى (٣).

وتبعه ابن يعيش في الشرح فقال : اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة، نحو : زيد أخوك، وقام بكر، وهذا معنى قول صاحب الكتاب : " المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى "(٤).

الشاطبي على طريقته في شرح الألفية أورد هذا الاعتراض على ابن مالك: لِمَ لَمْ ينص على قيد التركيب، إذ عادة النحويين أن يقولوا: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع؛ لأن كل كلام لا بد أن يكون مركباً، لفظاً أو أصلاً " (٥). ثم أورد جواب شيخه ابن الفخار قائلاً : " وهذا السؤال أورده طلبة مالقة على شيخنا أبي عبدالله بن الفخار – رحمه الله – وأجاب عنه في الحال بدخول أسماء الأعداد، نحو: ثلاثة، أربعة، فإنها مفيدة مع كونها غير مركبة" (٦).

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٣.
(٢) الهمع ١/٤٢.
(٣) شرح المفصل ١/١٨.
(٤) السابق ١/٢٠.
(٥) المقاصد الشافية ١/٣٣.
(٦) المقاصد الشافية ١/٣٤.

ولم يرتض الشاطبي هذا الجواب وسد الخلل الواقع فيه بقوله : " إنما أفادت مع القرينة، ألا ترى أنها لا تفيد إذا عد بها من غير حضور معدود، فقد حصل التركيب بوجهٍ ما، فلذلك حصلت الإفادة، فليست ألفاظ العدد إذا عد بها من المفردات على الإطلاق " (١).

وعلى هذا نقول : إن التركيب قيد لا بد أن يُذكر في حد الكلام، وقد استغنى عنه ابن مالك بقوله : " مفيد " ؛ لأن كل مفيد مركب، فلا بد في الكلام من أمرين معاً : التركيب، والإفادة. وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق، بل يكفي أن تكون الكلمتان إحداهما ظاهرة والأخرى مستترة، كمثال ابن مالك : " استقم ".

- علامات الإعراب في الأسماء الستة :

الأسماء الستة : (أب)، (أخ)، (حم)، (هَنُ)، (فم)، (ذو) أسماء معربة، إذا جاءت في الكلام مفردة، مكبرة، مضافة، إضافتها لغير ياء المتكلم فإنها تأتي في حالة الرفع بالواو، وفي حالة النصب بالألف، وفي حالة الجر بالياء. نقول : (اشتهر أبوك بالفضل)، (أكرم الناس أباك لفضله)، (استمع إلى نصيحة أبيك).

النحويون نظروا إلى هذه الحروف وحاولوا استنباط العلامة الإعرابية منها، ومن خلال تعدد مشاربهم ومناهجهم جاء توصيفهم لهذه العلامة مختلف على النحو التالي :

. أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات. وهذا مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي، وهشام بن معاوية الضرير.

. أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة في الحروف، واتبع فيها ما قبل الآخر الآخر دلالة على الإعراب المقدر في حروف العلّة. وهذا مذهب نسب إلى سيبويه، والفارسي، وجمهور البصريين في غير موضع من كتب النحو (٢).

---

(١) السابق ٣٣/١.

(٢) الهمع ١٢٦/١.

قال الشاطبي : '' وهو مختار شيخنا الأستاذ رحمة الله عليه، وعليه جماعة – أيضاً –'' (١).

. أنها معربة بالحركات كإعرابها عارية عن الإضافة من غير فرق، وحروف العلّة إشباع تلك الحركات فيها. وهذا المذهب نسب إلى المازني، والزجاج(٢).

والكلام في ذلك يطول كما ذكر الشاطبي، ولا فائدة في جلب الحجة مع أن المسألة لا يبنى عليها حكم.

الشاهد في المسألة : هو توجيه الشاطبي لرأي ابن مالك الذي نص عليه في الألفية بقوله :

(وارفــع بــواو وانــصبن بــالألف ٠٠ واجرر بياء ما من الأسماء أصف) (٣)

يقول الشاطبي : " هذا التقرير في الأسماء الستة المفسرة نص منه على اعتماد القول بأن الحروف فيها هي نفس الإعراب بحكم الاستقلال "، " وإنما اختار الناظم ما تقدم ؛ لأنه أبين المذاهب، وأبعدها عن التكلف ؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة " (٤).

والتنبيه على أي ابن الفخار الذي أورده الشاطبي بقوله: '' وهو مختار شيخنا الأستاذ رحمة الله عليه ''(٥).

– حذف العائد المجرور بحرف من جملة الصلة :

(١) المقاصد الشافية ١٤١/١.
(٢) الهمع ١٢٦/١.
(٣) شرح ابن عقيل ٤٣/١.
(٤) المقاصد الشافية ١٤٢/١.
(٥) السابق ١٤١/١.

الموصول الاسمي العام أو الخاص لا بد له من صلة توضح معناه وتزيل إبهامه، هذه الصلة لا بد أن تشتمل على ضمير يربطها بالاسم الموصول، هذا الضمير يكون مطابقاً للاسم الموصول، ويقع هذا الضمير في محل رفع، أو نصب، أو جر.

من خصائص هذا الضمير جواز حذفه بكثرة إذا كان منصوباً، أو مجروراً، وبقلة في مواضع مخصوصة إذا كان مرفوعاً.

كلام ابن الفخار في هذه المسألة في حكم حذف الضمير المجرور من جملة الصلة، والشروط التي يجب توافرها في حالة الحذف.

يقول الشاطبي راوياً عن شيخه : " حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار – رحمة الله عليه – قال : سئل شيخنا أبو إسحاق الفافقي عن حذف الضمير من الصلة في قولك : رغبت فيما رغبت فيه فيجوز ذلك، فأنهى الخبر إلى تلميذه شيخنا أبي عبدالله بن عبدالمنعم فمنعه واستشهد بأنه يقال : رغبت فيما رغبت فيه على معنى القبول، ورغبت فيما رغبت عنه على معنى الإعراض، ولا يكون الحذف إلاَّ حيث يتعين المحذوف خوف اللبس، فلو حذف الضمير هنا لصار في الكلام إجمال، وهو خلاف المطلوب فوجب اجتنابه. وشرط انتفاء اللبس من جملة الشروط المجوزة للحذف. قال : فأنهى ذلك إلى الأستاذ، فاستدل على الجواز بأنك إذا رأيته محذوفاً دلَّ ذلك على اتفاق الحرفين، ولو كان متباينين لم يجز حذفه ؛ لأنه مشروط بالاتفاق، وعكسها مثلها وهي أن تقول : رغبت عما رغبت عنه، يجوز فيها حذف عنه لحصول الموافقة ولا لبس فيه أصلاً لوجود الحذف ؛ لأنه لو كان غير موافق لم يجز الحذف " (١).

ونقول : اشترط النحويون لحذف الضمير المجرور بحرف من جملة الصلة شرطين هما :

الأول : وضوح المعنى، وأمن اللبس ؛ كي لا يؤدي الحذف إلى إجمال وإبهام لدى السامع.

(١) المقاصد الشافية ١ /٥٤٧.

الثاني : أن يكون اسم الموصول مجروراً بحرف يُماثل الحرف في لفظه ومعناه ومتعلقه، فإذا حذف الرابط حذف معه الحرف الذي يجره، نحو: سلمت على الذي سلمت بحذف الجار والمجرور، والتقدير: سلمت عليه، وكذلك: انتهيت إلى ما انتهيت بحذف الجار والمجرور والتقدير : إليه.

أمَّا ما زين به الشاطبي المسألة من أن شرط أمن اللبس عند حذف العائد المجرور بحرف من جملة الصلة لم ينبه عليه أحد من النحويين قبل ابن عبدالمنعم وابن الفخار، وقوله : فإني لم أر من اشترطه إلاَّ ما حكاه شيخنا الأستاذ ابن الفخار [١]. فهذا كلام يناقش فيه الشاطبي؛ لأن للحذف قاعدة معلومة لدى النحويين مطردة في كلام العرب نبّه عليها الشاطبي نفسه بقوله عند شرح بيت الألفية من كلام ابن مالك في باب الابتداء : **(وحذف ما يعلم جائز)**. " القاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلاَّ حيث دلَّ عليه دليل من قرينة لفظية، أو معنوية؛ لأنه لو لم يكن عليه دليل لاختل المقصود من الإفهام " [٢].

– توسط خبر دام :

ابن مالك في الألفية كرر قاعدة مطردة ومشهورة بين النحويين، وهي جواز توسط أخبار أفعال باب كان وأخواتها، فقال :

(وفي جميعها توسط الخبر ٠٠ أجز.....

هذه القاعدة مشهورة ومتداولة بين النحويين : يقول الزمخشري في المفصل:" هذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين : فالتي في أولها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها. وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها " [٣]. ويقول ابن هشام : " وتوسط أخبارهن جائز " [٤].

---

(١) السابق ٥٤٨/١.

(٢) المقاصد الشافية ٩١/٢.

(٣) شرح المفصل ١١٢/٧.

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢٤٢

هذا مذهب البصريين، والجمهور عدا الكوفيين الذين منعوا تقدم الخبر على المبتدأ ؛ لأن فيه ضمير يعود على المبتدأ [١]، وبناءً عليه فإنه لا يجوز عندهم تقدم الخبر على الاسم ؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه " [٢].

– ابن معط خالف النحويين في هذه المسألة، ومنع توسط خبر دام بينها وبين اسمها، استمع إلى الشاطبي وهو يعرض رأي ابن معط ونقد ابن الفخار له قائلاً في شرح قول ابن مالك :

(وفـــي جميعهـــا توســـط الخبـــر ٠٠ أجـــــــز.....

" وفي قوله : (وفي جميعها – فعم بالنص وقدم – تنبيه وتنكيت) : وأمَّا التنكيت فعلى من خالف ما قرر، وذلك أن منهم من ذهب في جواز التوسيط إلى التفصيل لا إلى الجواز مطلقاً في جميع الأفعال، وذلك أبو زكريا يحيى بن معط فمنع التوسط في دام وحدها وأجازه في غيرها، وذلك في ألفيته التي حذا ابن مالك حذوها:

(ولا يجـــوز أن تقـــدم الخبـــر ٠٠ على اسم ما دام وجاز في الآخر)

ولا أعلم له في هذا القول سلفاً، وكذا قال الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار– شيخنا– رحمه الله: إنه لا يعرف له فيه سلفاً. قال: وأرى أنه وهم"[٣].

وأقول : لا شك أن أبا زكريا يحيى بن معط قد خالف إجماع النحاة وكلام العرب، والقياس على سائر أدوات الباب التي يجوز توسط خبرها بينها وبين اسمها، فقد جاء من كلام العرب ما ظاهره تقدم الخبر على الاسم في قول الشاعر :

(لا طيب للعيش ما دامت منعصة ٠٠ لذاته باد كار الموت والهرم) [١]

(١) الإنصاف : المسألة التاسعة القول في تقديم الخبر على المبتدأ : ١ / ٦٥
(٢) الهمع ٣٧٢/١.
(٣) المقاصد الشافية ١٥٧/٢.

وقول الآخر :

(ما دام حافظ سري من وثقت به ٠٠ فهو الذي لست عنه راغباً أبداً) [٢]

أمَّا مخالفة القياس فبينة " لأن توسيط خبر ليس جائز مع أن فيها ما في دام من عدم التصرف وتفوقها ضعفاً بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف دام عارض ؛ لأن ليس تشبه (ما) النافية معنى، وتشبه ليت لفظاً ؛ لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال فثبت بهذا زيادة ضعفها على دام، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فمن باب أولى لا يمتنع توسيط خبر دام " [٣]. يقول السيوطي في توجيه رأي ابن معط :

"ورد بأنه مخالف للنص السابق" يعني ذلك الشواهد اللغوية: " وللقياس كسائر أخواتها، وللإجماع " [٤].

لكن يبقى في المسألة قولان :

الأول: ما علل به الصبان في تعليقه على كلام الأشموني لرأي ابن معط بقوله: " لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري " [٥].

---

(١) من الشواهد التي لم تنسب إلى قائل، الشاهد تقديم خبر (دام) على اسمها، استدل به ابن عقيل ٢٧٤/١، والسيوطي ٣٧٢/١، وانظر : الدرر اللوامع ٢٢١/١.

(٢) هذا الشاهد استدل به الشيخ خالد في توضيح كلام ابن هشام للجمهور على جواز توسط خبر (دام) ١٨٩/١.

(٣) المقاصد الشافة ١٥٨/٢.

(٤) الهمع ٣٧٢/١.

(٥) حاشية الصبان ٢٣٢/١.

الثاني : حكاية الشاطبي التي أوردها بعد كلام ابن الفخار قائلاً : " وحكى بعض من يختلف إلى دمشق عرض على الناظم (ابن معط) هذا الموضع فقال: أفكر في ذلك، فذكر له ذلك مرة حتى قال له: لا تنقل عني فيه شيئاً" (١)

يذكر أن الذي سأل ابن معط في هذه المسألة هو الشيخ رضى الدين الإربلي النحوي (٢). إذا كان الشاطبي قد وقف على هذه القصة وعلم من خلالها مذهب الشيخ في المسألة وأنه رجع عن هذا القول فلماذا أورد رأي شيخه ابن الفخار ؟

لعلّ الإجابة تكمن في اعتنائه بشيخه واعتداده بنقده وتوجيهه.

– توسط الخبر بين (ما) المصدرية الظرفية و(دام) الناسخة :

(دام) من الأفعال الناقصة الناسخة التي تعمل عمل (كان) ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، ويشترط لعمل (دام) هذا العمل أن يسبقها (ما) المصدرية الظرفية نحو : **{وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا}**(٣).

ومن خصائص اللغة إعطاء العوامل حق التصرف في معمولاتها إذا كانت تتمتع بالخصائص التي تخول لها استعمال هذا الحق، فيجوز لأفعال باب كان التصرف في معمولاتها بتقديم الخبر عليها أو توسطه بينها وبين الاسم ما لم يمنع مانع.

وللزوم (ما) المصدرية الظرفية (دام) واقترانها بها لا يجوز تقدم الخبر عليها فلا يجوز في نحو : لأصحبك ما دام زيد صديقك، لأصحبك صديقك ما دام زيد. والسبب كما يقول الشاطبي : أنها لازمة لـ (ما) كما تقدم، و(ما) هي المصدرية، وهي موصولة صلتها ما يليها من فعل وما تعلق به، فالخبر هنا من

---

(١) المقاصد الشافية ١٥٧/٢٠.

(٢) مقدمة الفصول الخمسون لابن معط ٥٥ – ٥٦.

(٣) مريم : ٣١.

صلتها، والقاعدة المطردة أن بعض الصلة لا يتقدم على الموصول، فلم يصح تقدم الخبر هنا على (ما) [١].

قال الأشموني : ودعوى الإجماع على منعها – تقدم الخبر على ما دام – مسلمة [٢]. يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بين يدي الموضوع :

إذا كان النحويين قد أجمعوا على منع تقدم الخبر على (ما) والفعل فهل يجوز أن يتقدم الخبر على الفعل فقط دون (ما) إذا كان ولا بد من التقدم؟

هذا السؤال طرحه الشاطبي في سياق الكلام على قول ابن مالك :

(وفي جميعها توسط الخبر ٠٠ أجز وكل سبقه دام حظر) [٣]

قال: " وحظر، معناه منع، ومنه قوله تعالى: **{وَمَا كَانَ عَطَاء رَبِّكَ مَحْظُورًا}** [٤]. " فإن قيل: فهل يتقدم على (دام) دون (ما) ولا يُلغى في ذلك المحظور ؟ **فالجواب:** أن ذلك يمتنع – أيضاً – لأن (ما) مع الفعل كالشيء الواحد باتصال الفعل بـ (ما) صار من هذا الباب، وعدم التصرف الذي كان له في الأصل، فالصواب عدم الجواز، وهو رأي شيخنا رحمة الله عليه " [٥]. وقال في حكم توسط الخبر بين (ما) والفعل في غير دام : (ما زال) (ما فتى) (ما برح) (ما انفعك): '' وأمَّا ما كان النفي من شرط دخوله في هذا الباب، فالجواز فيه غير مسلم، قال شيخنا رحمة الله عليه: ويمتنع عند الكل توسيطه بين الفعل وحرف النفي؛ لأنهما لما تلازما صارا كالشيء الواحد " [٦].

وأقول : المسألة مطروحة بين النحويين كل أدلى فيها بدلوه :

---

(١) المقاصد الشافية ١٥٩/٢.
(٢) شرح الأشموني ٢٣٣/١.
(٣) شرح ابن عقيل ٢٧١/١.
(٤) الإسراء : ٣٠.
(٥) المقاصد الشافية ١٥٩/٢.
(٦) السابق ١٦٤/٢.

– ابن هشام الخضرواي، وبدر الدين ابن مالك المشهور بابن الناظم، والشيخ خالد الأزهري على أنه لا يجوز تقدم الخبر على دام دون (ما). **وعللّوا المنع بقولهم** : " لأن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها، ولأن دام لا يتصرف "[١].

– ابن عصفور، وابن هشام الأنصاري المصري، وأبو حيان، والأشموني، وابن عقيل على أنه يجوز توسط الخبر بين (ما) و(دام) [٢]. يقول ابن عقيل : " والذي يظهر لي أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها " [٣].

ويفند الأشموني علّة المنع بقوله : " المنع معلل بعلتين :

إحداهما: عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق بدليل اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى : أن (ما) موصول حرف ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا – أيضاً – مختلف فيه، وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرف وصلته إذا كان غير عامل كـ (ما) المصدرية " [٤].

يكفي هذا التعليل في الرد على الشاطبي وشيخه ابن الفخار في منعهما توسط خبر دام بينها وبين (ما) المصدرية، وجواز التوسط، وذلك بسبب عدم إعمال (ما) المصدرية، وهذا الذي فرق بينها وبين (أن) المصدرية، فمع أن كل واحد منها حرف مصدري لا يجوز أن يسبقه شيء من الجملة التي يدخل عليها إلاَّ أنّ (أنْ) المصدرية تنصب المضارع، فلا يجوز الفصل بينهما مطلقاً، و(ما) المصدرية لا تنصبه إن دخلت فيجوز الفصل بينهما بالخبر. وما قيل في حكم

(١) انظر : التصريح ١/١٨٨

(٢) انظر : التصريح ١/١٨٨، الهمع ١/٣٧٣، ابن عقيل ١/٢٧٦، الأشموني ١/٢٣٣.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٧٦.

(٤) شرح الأشموني ١ / ٢٣٣

جواز التوسط بين (ما) و(دام) يقال في أخواتها، إذ الحكم ينسحب على الجميع في الجواز أو المنع [١].

. إعمال (إن) وأخواتها النصب والرفع في المبتدأ والخبر :

باب (إن) وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ' العلة في ذلك هي أنها تشبه الأفعال، ذكر ذلك الشاطبي فقال : '' إن وأخواتها هذا هو النوع الرابع من نواسخ الابتداء، وذلك إن وأخواتها، وكان الأصل في الحرف إذا اختص بما يدخل عليه من الأسماء ولم يكن كالجزء منه، ولا شبيها بغير المختص أن يعمل الجر حسبما تبين في الأصول، وإنما يخرج عن أصله لشبهه بغيره، فأشبهت هذه الحروف كان وأخواتها ''[٢]

. المشابهة بين هذه الأحرف وبين الأفعال : اختلف النحويين في توجيه المشابهة بين هذه الأحرف وبين الأفعال على قولين :

الأول: زعم الخليل وابن مالك أن المشابهة بين هذه الأحرف وبين (كان)، قال سيبويه: ''وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب، حين قلت : كان أخاك زيد''[٣] وقال ابن مالك: '' وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة (كان) الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ''[٤]، ومعنى هذا الكلام: أن (إن) وأخواتها نصبت الاسم ورفعت الخبر لمشابهة (كان) في الاختصاص بالابتداء.

---

(١) انظر : أوضح المسالك لابن هشام ١/ ٢٤٢ ، والتصريح ١٨٩/١، والأشموني ٢٣٤/١.

(٢) المقاصد الشافية ٢ / ٣٠٥.

(٣) الكتاب ٢ / ١٣١.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٨ .

الثاني: قول الزجاجي [١]، والأنباري [٢] ، والشلوبين [٣]، وابن يعيش [٤] والرضي [٥] : أنها أشبهت الأفعال المتعدية من أوجه خمسة كما عدها الأنباري، هي : بناؤها على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، كونها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف، أنها تلوم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء، دخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل، نحو : (إنني)، أن فيها معاني الأفعال، فمعنى (إن) و(أن) : حققت، ومعنى (كأن) : شبهت، ومعنى (لكن) : استدركت، ومعنى(ليت) : تمنيت، ومعنى (لعل) ترجيت، فلما أشبهت هذه الأحرف الفعل من هذه الأوجه الخمسة وجب أن تعمل عملها، هذه هي أوجه المشابهة بين هذه الأحرف وبين الأفعال المتعدية التي قررها النحويون، والتي من أجلها استحقت العمل.

وقد علل أبو البقاء، وابن أبي الربيع، وأبو عبد الله بن الفخار لإعمال إن هذا العمل بالاختصاص لا بالمشابهة. يقول أبو البقاء: ''وإنما عملت هذه الحروف لاختصاصها بضرب من الكلام، واختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة التأثير فيه، فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ على حسب المعنى''[٦].

ويقول ابن أبي الربيع : '' واعلم أن هذه الحروف اختصت بالدخول على الجملة الاسمية، ولا تدخل على الفعل والفاعل، فلما اختصت بالدخول على الجملة الاسمية وجب لها بالاختصاص العمل ؛ لأن الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل ''[٧].

---

(١) الجمل ٥١ .
(٢) أسرار العربية ١٤٨
(٣) شرح المقدمة ٢ / ٧٨٣.
(٤) شرح المفصل ١ / ١٠٢ .
(٥) شرح الرضي ٤ / ٣٣٠ .
(٦) اللباب ١ / ٢٠٧.
(٧) البسيط ٢ / ٧٦٨.

وينقل الإمام أبو إسحاق الشاطبي عن شيخه ابن الفخار فيقول : '' قال شيخنا . رحمه الله . : وأجود ما يقال في ذلك . والله أعلم . أن اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذي أوجب لها العمل، وأما الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئا من العمل، وإنما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها ''[١].

وأرى أن ما علل به العكبري وابن أبي الربيع وابن الفخار هو الأقوى لأمرين :

الأول: اختصاصها بالجملة الاسمية وبطلان عملها إذا دخلت عيها (ما).

الثاني : أن القول بالاختصاص ينضم إليه القول بمشابهة (كان)، إذ كل واحدة منهما مختصة بالجملة الاسمية.

– الترتيب بين جزأي الجملة الفعلية (الفعل – الفاعل) :

" القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله" [٢]. هذا هو الأصل والقياس، لكن تعارض معه أصل آخر هو أن الفعل عامل" في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياّهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك"[٣].

ثم عضد الاستعمال هذا الأصل فجاءت الأساليب اللغوية الفصيحة في تراث العرب لتؤكد هذا الأصل : الفعل ثم الفاعل، وهذه القاعدة مطردة استقاها النحويون من كلام العرب ولخصها ابن مالك في قوله :

(وبعد فعل فاعل، فإن ظهر ٠٠ فهو وإلاّ فضمير استتر) [٤]

شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار رحمة الله عليه يؤكد على هذه القاعدة في روايته عن شيخه أبي عبدالله الحضرمي قائلاً :

---

(١) المقاصد الشافية ٢ / ٣٠٦.

(٢) شرح المفصل ١/٧٥.

(٣) السابق ١/٧٥.

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٧٦.

" أخذت بيده يوماً أقوده إلى منزله من مدرسة باب القصر بسبته لمكان سنه فقعد أثناء الطريق ليرتاح، ثم قال لي : ما تقول في قولك : زيد قام، أيكون زيد فاعلاً مقدماً ؟ فقلت : لا أدري. لكوني لم أكن حينئذٍ في هذه الطبقة. ثم قال لي : لا يكون ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الفاعل كالجزء من فعله إذا كان ضميراً متصلاً، فوجب أن يجري الظاهر معه على أسلوب واحد.

والآخر : أنه لو كان كذلك لاتحد حكم الفعل مقدماً ومؤخراً، فهذا من أول ما أفادني رحمة الله عليه " (١).

الكوفيون على أنه يجوز تقديم الفاعل على الفعل تمسكاً بقول الشاعر :

(مـــا للجمـــال مـــشيها وئيـــداً ٠٠ أجنـــدلاً يحملـــن أم حديـــدا) (٢)

على أن (مشيهاً) فاعل (وئيد) مقدم عليه، وهذا الشاهد لم يثبت عند النحويين دليلاً يستدل به على خرق هذه القاعدة المطردة في كلام العرب.

يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي : " كل ما توهم أن الفاعل فيه مقدم فليس كذلك، بل الفاعل فيه ضمير مستتر في ذلك الفعل أو في الاسم الذي بمعناه. فقولها : (ما للجمال مشيها وئيداً)، فاعل (وئيد) فيه ضمير مستتر عائد على مشيها، على أن يكون مشيها مبتدأ خبره محذوف، وهو العامل في وتيداً، كأنه قال : مشيها حصل وتيداً أو ظهر " (٣).

يقول أحد نحوي العصر : " هذا رأي فريق كبير من النحاة، وبخاصة البصريين، ويرى غيرهم – ولا سيما الكوفيين– جواز تقدم الفاعل على عامله، وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثلة المذكورة فاعلاً. وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأي البصريين هنا أقرب مسايرة للأصول اللغوية،

---

(١) المقاصد الشافية ٥٣٥/٢.

(٢) الرجز للزباء في لسان العرب (و أ د)، وأوضح المسالك ٨٦/٢، والهمع ٥١١/١، والأشموني ٤٦/٢، وخزانة الأدب ٢٩٥/٧.

(٣) المقاصد الشافية ٥٤٨/٢.

ذلك أن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل فلا معنى للخلط بينها وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى " (١).

. تقديم التمييز على عامله المتصرف :

من المسائل التي شغلت النحويين قديماً وحديثاً تقديم التمييز على عامله المتصرف. هل يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل متصرفاً ؟

البصريون استقرءوا لغة العرب قديماً فلم يجدوا فيها هذا الأسلوب، لم يتصرف العربي في التمييز ولم يستعمله مقدماً على عامله في لغته باطراد.

يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي : " لكنه لم يسمع إلاَّ نادراً في الشعر الذي هو محل الضرورة، فدل على أن العرب تمنع منه قصداً " (٢).

ولعلّ الذي دفع البصريين إلى القول بعدم الجواز هو أن التمييز " منقول من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلاً فكرهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أن يؤخروه عن العامل فيه، إذا كان الفاعل لا يتقدم على عامله"(٣).

الكسائي من أهل الكوفة، والمازني وتلميذه المبرد من أهل البصرة ذهبوا إلى جواز تقديم التمييز (٤) اعتداداً بما ورد من ذلك في كلام العرب، وقياساً على سائر الفضلات التي يجوز تقديمها على عاملها، وتبعهم ابن مالك الأندلسي في كتابه تسهيل الفوائد وشرحه (٥).

ابن مالك استدل على جواز تقديم التمييز على عامله بأوجه ستة نقلها الشاطبي في شرحه على قول ابن مالك :

(وعامـــل التمييـــز قـــدم مطلقـــا ٠٠ والفعـل ذو التـصريف نـزراً سـبقاً

---

(١) النحو الوافي ٢/٧٣ حاشية (٢).

(٢) المقاصد الشافية ٣/٥٥٤.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) انظر : المقتضب ٣/١٣٦، الخصائص ٢/٢٨٤، الإنصاف ٢/٨٢٨، شرح المفصل ٢/٧٤.

(٥) التسهيل ١١٥، شرح التسهيل ٣/١٠٦.

أجاب عن جميعها شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار، رحمة الله عليه

: أحدها : أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه.

والجواب : أنَّا لما نرد قط روايةً برأي، وإنما قلنا : إنَّ ما سُمِع من التقديم مخصوصٌ بالشعر الذي يجوزُ فيه تقديمُ ما لا يجوزُ تقديمهُ في النثر على تسليم أنَّ إعرابه تمييزٌ، وقد يتجه له إعرابٌ آخر.

والثاني : أن جعل التمييز كبعض الفَضَلاتِ مُخَصِّلٌ لضربٍ من المبالغة، ففيه تقويةٌ لا توهينٌ، فإذا حُكِمَ بعد ذلك بجواز ازدادتِ التقويةُ وتأكَّدَت المبالغةُ.

والجواب : أَنَّ المسألةَ من باب تشبيهِ الأصول بالفروع، وإذا شُبِّهَ أصلٌ بفرع لم يقوَ الفرعُ أنْ يُحْمَلَ عليه الأصلُ في جميع وجوهه، وإنما يُحْمَلَ عليه في الوجه الذي وقع فيه التشبيه دونَ ما لم يقع فيه تشبيهٌ، وفي تقديم التمييز زيادةُ بُعدٍ عن الأصل، وإنما وقع التشبيه بالمفعول في مُجَرَّدِ النصب لا في جواز التقديم، فوجب الامتناع.

والثالث : أنَّ أصالة فاعليّة التمييز المذكور كأصالةِ فاعلية الحال. نحو : جاء راكباً رجلٌ، فإنَّ أصله جاء راكبٌ على الاستغناء بالصفة، وجاء رجلٌ راكبٌ على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيءٌ واحد في المعنى، فقُدِّم راكبٌ ونُصِبَ بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يُزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، فكما تُنُوسي الأصلُ في الحال، كذلك تُنُوسي في التمييز.

والجواب : أنَّ هذا تلفيقٌ بعيدٌ جداً، وذلك أنَّ ما ذكره من أصالةِ فاعليّةِ الحال غير صحيح ؛ لأن الحال لم تكن قطُّ فاعلة لا لفظاً ولا أصلاً، وإنما أصلُها أن تكون تابعةً لموصوف تكون على حسبه من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ، ولم يكن قطّ راتباً لها، فيكون كالتمييز.

والرابع : أنه لو صحَّ اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة، لصح اعتبارها في فضلةٍ جعلت عمدةً، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأن حكم

النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها، فكذلك التمييز المذكور.

والجواب: أنَّ النائب إنما ناب عن الفاعل في وجهٍ لا يصح معه تقدم، وهو شغل الفعل به وبناؤه له، وجعله معه كالشيء الواحد، وامتناعُ حذفه، كما أن الفاعل كذلك فيما ذكر، بخلاف التمييز، فإنه لمن يشبه بالمفعول إلاَّ في مجرد النصب خاصةً من حيث اشتغل الفعل بغيره لفظاً، فأشبه الفضلات، فانتصب انتصابها.

والخامس: أنَّ منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مرتب على كونه فاعلاً في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلافِ ذلك نحو: امتلأ الكوزُ ماء، و **{وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا}** [1]. وفي هذا دلالةٌ على ضعف عِلَّةِ المنع؛ لقصورها عن عموم جميع الصور.

والجواب : أنه قد صح في غير موضع من العربية حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه السبب إذا كان الجميع من بابٍ واحدٍ ليجري الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ، كتَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ معَ يَعِدُ، وكيَذَرُ مع يَدَعُ، وكامتناع نعت الضمير بغير نعت البيان حملاً على امتناع نعته به. ونظائره كثيرة، وهذا من ذلك.

والسادس : أن امتناع أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروكٌ في نحو : أعطيتُ زيداً درهماً، فإنَّ زيداً في الأصل فاعلٌ وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم ؛ بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذا ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور.

والجواب: أن هذا بعينه هو ردُّ ابن عصفور، وأجيب بالفرق بين المسألتين : أنَّ زيداً هنا، لم يكن قطّ فاعلاً بهذه البنية الناصبة له، وإنما كان فاعلاً في بنية أخرى وهي عَطَا قبل النقل، وهما بنيتان مختلفتان كما ترى، وأمَّا التمييز فإنه فاعلٌ في الأصل والمعنى بهذه البنية الناصبة له في الحال،

---

(١) القمر : ١٢.

وليس مفعولاً صحيحاً كزيدٍ في أعطيتُ زيداً درهماً، وقد تقدَّم هذا المعنى.**هذا ما احتج به ابن مالك، وما رَدَّ به الأستاذ – رحمه الله –.**

قال ابن الضائع : والصحيحُ في المنع عدَمُ ورود السماع به، وذلك أن التمييز كثيرٌ في الكلام، فأن لم يرد مقدماً في موضعٍ أصلاً – يعني في الكلام – دليلٌ على رفضه.

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار– رحمة الله عليه – قال : أخبرني من أثق به من أصحابنا – يعني تلميذه الشيخ أبا جعفرٍ الشَّقورِيِّ شيخنا أنه لقي الشيخ أبا حيان الغرناطي بالقاهرة، فسأله عن مذهب مُدرسي العربية بغرناطة في هذه المسألة. قال: فأخبرتهُ بامتناع التقديم، فقال : بل الصحيحُ الجواز قياساً وسماعاً، ثم قام فأخرج له مُبَيَّضةً على تسهيل ابن مالك، وقرأ عليه فيها وجه القياس. وأنشد له من السماع أبياتاً كثيرة [(١)].

قال الأستاذ : يرحم الله أبا حيان لقد أغفل أصلاً عظيماً من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المقرئين، وذلك أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً – يعني متصرفاً – لو كان جائزاً عند العرب لكثر نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ، كما كثر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ.

قال : فلما كان الأمرُ على خلاف ذلك، دلَّ دلالةً واضحةً على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلاً، لأنَّ اختصاص ذلك بالشعر مع كثرةِ استعماله دليلٌ على أنَّه من ضرائره. وزادني شيخنا أبو عبدالله البلنسيّ – أجلَّه الله – في هذه الحكاية أنَّ أبا حيان لما قرأ عليه تلك الأبيات على كثرتها قال له : ما تقولون في هذه الشواهد ؟ فقال له الفقيه أبو جعفر : نجمعُها جميعاً، ونقولُ **هذا شاذٌ يحفظُ ولا يُقاس عليه.** قال : فانزعج الشيخُ أبو حيان لهذا الكلام، وإنما نبَّه الفقيهُ أبو جعفر بما قال على الأصل الذي أشار إليه شيخنا

(١) المبيضة هي : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان يطبع الآن بتحقيق الدكتور حسن هنداوي.

الأستاذ – رحمة الله عليه – وهو أصلٌ متفقٌ عليه عند الأكابر : الخليل وسيبويه فمن دونهما إلى الآن، وابنُ مالك قد يعتبره في مواضعَ كهذا الموضع، وقد لا يعتبره كما فَعَلَ في مسألة دخولِ واوِ الحال على المضارع المُوْجَب [١]، وفي مسألةِ الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بمعمولِ المضاف[٢]، وغيرهما من المسائل التي تقدَّمت إلى أخر ستأتي في مواضعها إن شاء الله.'' [٣]

من خلال نص الشاطبي السابق، ومناقشات أبي عبد الله بن الفخار مع شيخ النحاة وإمامهم في الأندلس ابن مالك، ومتابعة ابن الضائع وأبي جعفر الشقوري لما ذهب إليه ابن الفخار وتلميذه أبي إسحاق الشاطبي نرى أن ما ذهب إليه البصريون ومن تبعهم من محققي النحويين هو الصواب، فها هو ابن الضائع يقول: '' والصحيحُ في المنع عدَمُ ورود السماع به، وذلك أن التمييز كثيرٌ في الكلام، فأن لم يرد مقدماً في موضعٍ أصلاً – يعني في الكلام – دليلٌ على رفضه.'' [٤] وابن الفخار يقول: '' يرحم الله أبا حيان لقد أغفل أصلاً عظيماً من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المقرئين، وذلك أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً – يعني متصرفاً – لو كان جائزاً عند العرب لكثر نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ، كما كثر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ.'' [٥]

ولم لا وابن مالك نفسه قد رجع عن هذا المذهب بعد التسهيل وعد التقديم من النادر في نظم الألفية، قال :

(وعامـــل التمييـــز قـــدم مطلقـــا ٠٠ والفعـــل ذو التـــصريف نـــزراً ســـبقاً

– (من) لابتداء الغاية في الزمان :

---

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٤٩٨ . ٥٠١.
(٢) السابق ٤ / ١٧٢ . ١٨٤
(٣) السابق ٣ / ٥٥٨.
(٤) السابق ٣ / ٥٥٩.
(٥) السابق نفس الصفحة.

(من) حرف جر يأتي لمعان عدة، أهمها : ابتداء الغاية المكانية باتفاق. قال تعالى :**{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}** (١). وابتداء الغاية الزمانية على خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومن تبعهم من الجمهور : البصريون قصروا استخدام (من) على ابتداء الغاية المكانية، ولا يجوز دخولها على الزمان وإنما هي في المكان نظير (مذ) في الزمان، فكما لا تدخل (مذ) على الأمكنة باتفاق كذلك لا تدخل (من) على الأزمنة (٢).

الكوفيون ومن تبعهم كأبي العباس المبرد، وابن درستوية (٣)، وابن مالك، وابن هشام وغيرهم أجازوا دخول (من) على الزمان. يقول ابن هشام الأنصاري : " ولنا قوله تعالى : **{مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ}** (٤)، والحديث : (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) (٥). وقول الشاعر :

(تخبرن من أزمان يوم حليمة) (٦) (٧).

المحققون من النحويين على أن رأي الكوفيين جانب الصواب في هذه المسألة. ينقل الشاطبي عن أبي علي الفارسي قوله :

---

(١) الإسراء : ١.

(٢) المقاصد الشافية ٥٨٨/٣.

(٣) انظر : شرح المفصل ١١/٨.

(٤) الآية كاملة : **(لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ)**التوبة : ١٠٨.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٦/٢، باب الاستسقاء من كتاب الجمعة، وانظر : شواهد التوضيح ص١٣١.

(٦) صدر بيت من الطويل تمامه : **(إلى اليوم قد جرين كل التجارب)**، للنابغة الذبياني يمدح عمرو ابن الحارث الأعرج أحد ملوك الغساسنة وقبل البيت الشاهد :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ٠٠ بهن فلول من قراح الكتائب

وهو في ديوانه ص٤٤ – ٤٥.

(٧) أوضح المسالك ٢٢/٣.

" وينبغي أن يستقرأ هذا، فإن أصيب في مواضع تكثر قطع على هذا، يعني على دخولها على الزمان ولم يحمل على حذف المضاف، كما تأول أصحابنا قوله : (من أول يوم) و : **(من حجج ومن دهر)** (١).

وفي تناول الإمام أبي إسحاق الشاطبي لقول ابن مالك :

بعض وبين وابتدى في الأمكنة بـ (من) وقد تأتي لبدء الأزمنة (٢)

قال : " أتى الناظم – رحمه الله – فاعتبر المسألة بكلام العرب، فوجد دخول (من) على الأزمنة قليلاً، لا يقوى أن يقاوم دخولها على الأمكنة، ولا يقارب، فأقرها على ما هي عليه، ولم يطلق القول بالجواز، ولا حتم بالمنع. ولا شك فيما رأى أنه الصواب " (٣).

البصريون نظروا إلى الشواهد التي استدلّ بها الكوفيون ومن تبعهم وأولوها فقالوا : التقدير من تأسيس أول يوم، ومن مر حجج، ومن مر أزمان يوم حليمة.

أبو عبدالله ابن الفخار وشيخه أبو عبدالله بن عبدالمنعم ضعفا هذا التأويل، أورد الشاطبي هذا التضعيف قائلاً :

" سمعت شيخنا الأستاذ – رحمة الله عليه – يحكي عن شيخه أبي عبدالله ابن عبدالمنعم إبطال تقدير المصدر، لما يلزم عليه من التسلسل، وأن مذهب الكوفيين هو الصواب ؛ لأنك إذا قدرت في الآية، من تأسيس أول يوم، اقتضى قصد التاريخ تقدير زمان قبل التأسيس حتى يكون المعنى : من زمان تأسيس أول يوم، فترجع المسألة إلى أول أمرها، فيفتقرون إلى تقدير مصدر هكذا

---

(١) قطعة من بيت لزهير وهو بتمامه :

لمـــن الـــديار يقنـــة الحجـــر ٠٠ أقـــوين مـــن حجـــج ومـــن دهـــر

ورواية ابن هشام في المغني : " أقوين مذجج ومذ دهر) ٢٩٠/٢ بحاشية الدسوقي، وانظر : شرح المفصل ١١/٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١٥/٣.

(٣) المقاصد الشافية ٥٩٢/٣.

أبداً، وهو باطل، وهكذا سائر الشواهد، فالذي تلخص من هذا أن دخولها على الزمان ثابت غير مندفع، لكنه قليل عملاً بالاستقراء " (١).

ولعلّ الشواهد التي وردت عن العرب في استعمال (من) لابتداء الغاية الزمانية هي التي دفعت المحققين من النحويين إلى متابعة الكوفيين في هذه المسألة وأن رأيهم قد جانب الصواب.

ينقل السيوطي عن أبي حيان الجواز في هذه المسألة والتعليل لذلك بقوله: لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد " (٢).

وقال الرضى : " والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا مانع من قولك : نمت من أول الليل إلى آخره، وهو كثير الاستعمال " (٣).

– (إذا) لا تضاف إلاَّ إلى الجملة الفعلية(ظاهرة – أو مقدرة) :

(إذا) اسم من أسماء الزمان، معناها الاستقبال، مبينة لإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتزيل إبهامها، شأنها في ذلك شأن الموصولات، لا تدخل إلاَّ على الأفعال. يقول الشاطبي في التعليل لذلك :

" وإنما اختصت بالجملة الفعلية ؛ لأنها يغلب عليها معنى الشرط، ولذلك تقع الفاء في جوابها، كما تقع في جواب إنْ نحو : (إذا جاءك زيد فأكرمه)، (وإذا لم يأتك فأهنه).

قال تعالى : **{إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُواْ}** (٤). **{فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ}** (٥) " (١).

---

(١) السابق نفس الصفحة .
(٢) الهمع ٣٧٧/٢.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٤
(٤) الأنفال : ٤٥.
(٥) محمد : ٤.

و(إذا) هذه قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي. نحو قوله تعالى : **{وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى الإنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ}** (٢).

وقد يكونان بصيغة المضارع. نحو قوله تعالى : **{إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ}**(٣).

وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع. نحو قوله تعالى: **{وَإِذَا سَمِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ}**(٤).

وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي.قال تعالى : **{وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا}** (٥).

وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر. قال تعالى: **{إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ}** (٦).

ومن خلال الشواهد السابقة نرى أن (إذا) لا تدخل إلاَّ على الجملة الفعلية الظاهرة كما في الآيات السابقة، أو المقدرة.

كما في نحو : (إذا زيد قام أكرمته)، وفي قوله تعالى : **{إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ}** (٧) ، **{إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ}** (٨).

يقول الإمام الشاطبي: " فإن الاسم المصدر عندهم في هذه المثل فاعل بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر، تقديره: إذا انشقت السماء انشقت، وإذا انفطرت السماء انفطرت. إلاَّ أن هذا المقدر لا ينطق به؛ لقيام الظاهر مقامه"(٩)

هذا مذهب الجمهور من النحويين عدا الأخفش من البصريين ومن تبعه من الكوفيين فإنهم أجازوا دخول (إذا) على الجملة الاسمية.

---

(١) المقاصد الشافية ٤/٩٠.
(٢) الإسراء : ٨٣.
(٣) الإسراء : ١٠٧.
(٤) المائدة : ٨٣.
(٥) الأنفال : ٣١.
(٦) الطلاق : ١.
(٧) الانشقاق : ١.
(٨) الانفطار : ١.
(٩) المقاصد الشافية ٤/٩١.

يقول ابن يعيش : " وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها ؛ لأنها ليست شرطاً في الحقيقة " (١).

والحقيقة أن المسألة خلافية حققها الشاطبي، وأورد من خلال هذا التحقيق رأي شيخه ابن الفخار الذي كان بمثابة القول الفصل في هذه المسألة.

فقال في شرح قول ابن مالك :

(وألزمـــوا إذا إضـــافة إلـــى ٠٠ جمـل الأفعـال كهـن إذا اعتلـى) (٢)

المسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال :

أحدها : هذا، وهو التزامُ وقوع الجملة الفعلية مضافاً إليها، إلا أنه لا يلزم أن يتصدر الفعل لفظاً بل يجوز أن يتصدر الاسم على أنه معمولٌ لعاملٍ مقدرٍ، فنحو: إذا زيدٌ يقومُ، على تقدير: إذا يقومُ زيدٌ يقوم، كما تقدَّم.

والثاني : مذهب الأخفش، وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافاً إليها إذا، ويستوي في ذلك أن يكون خبرُ المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً، فيجيز أن تقول : آتيك إذا زيدٌ قادمٌ، فزيدٌ مبتدأ خبره قادمٌ، وأن تقول : إذا زيدٌ قَدِمَ، على أن يكون (قَدِمَ) خبر المبتدأ الذي هو زيدٌ.

والثالث : مذهبٌ لابن أبي الربيع بالفرق بين أن يكون الاسم الواقع بعد إذا مخبراً عنه بالفعل أو بالاسم، فإن كان خبراً عنه بالاسم فالقولُ ما قاله سيبويه والجماعةُ من منع المسألة إلا أن يسمع فيوقف على محلّه. وإن كان مخبراً عنه بفعل فالقول ما قال الأخفش؛ إذ لا يتعين ما قال سيبويه، وإلى هذا كان يذهب تلميذه أبو إسحاق الغافقي.

قال شيخنا الأستاذُ أبو عبدالله بن الفخار – رحمةُ الله عليه – : وخلافُ القوم مع الأخفش مبنيٌّ على تغليب ما ضُمِّنته إذا من معنى الشرط، أو تغليب ما وضعت له من الزمان، فمن غَلَّب عليها أصلَ وضعها أطلق القول في العامل فيها وفي الجملة الواقعة بعدها، أعنى أن العامل فيها لا يلزم التأخير،

(١) شرح المفصل ٤/٩٧.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٦٠.

ولكن يكون معها كما يكون مع ظرف الزمان غير المضمَّن معنى الشرط، وأن الجملة التي بعدها يجوز أن تكون فعليةً واسميّةً. وإذا كان بعدها مبتدأٌ لم يلزم أن يكون خبره فعلاً. هذا معنى الإطلاق المنسوب للأخفش. ومن غلّب عليها الوجه العارض فيها وهو ما ضُمِّنته من معنى الشرط منع الإطلاق، وقيد العامل فيها بالتأخير عنها، وقيد الجملة الواقعة بعدها بأن تكون مصدّرةً بفعلٍ لفظاً أو تقديراً.

ومن أوقع المبتدأ بعدها وقيد خبره بأن يكون فعلاً، فإنما ذلك لأن الجميع في حكم إذا وفي قبضتها، فقد حصل الفعلُ في خبرها على الجملة.

هذا ما قال شيخنا – رحمه الله – وهو تحقيق مناط الخلاف. ونقول : جزى الله ابن الفخار عن اللغة وأهلها خير الجزاء فقد فقه مذاهب النحويين، وحقق مناط الخلاف في المسألة، ثم جاء من بعده دور تلميذه أبي إسحاق الشاطبي الذي فض النزاع، وجاء بالقول الفصل والدليل القاطع في هذه المسألة فقال : '' إلاَّ أنه يبقى النظر في استقراء السماع وتنزيله على ما قاله، ولا شك أن السماع على ما قاله الناظم ؛ لأن عامة استعمال (إذا) أن يقع بعدها الفعلُ في الجملة التي أُضيفت إليها، فهو غُلِّب عليها حكمُ أصلها من الظرفية لوقع بعدها الجملة التي جزاها اسمان صريحان كثيراً، كما كان ذلك في إذْ، فلما امتنعوا من ذلك وعُوملت معاملة حرف الشرط، دلَّ على أنّ الاسم الواقع بعدها يليها ليس مبتدأً، كما لم يكون مبتدأً مع أدوات الشرط ''[1]. ثم رد على ما استدل به للأخفش بقوله : '' وأمَّا قولهم [2] :

... إذا الكواكبُ خاويَةْ

(٢) السابق نفس الصفحة

(١) من بيت ينسب إلى هند بنت عتبة، وقبله : **من كلّ غيث في السنين**
وقد ذكر ابن هشام أبياتاً من هذه القصيدة في السيرة ٣٩/٢، وقال : " وبعض أهل العلم بالشعر ينكرها لهند "، وانظر : شرح أبيات المغني للبغدادي ٢١٣/٣.

وقوله [1] :

إذا بـــاهليٌّ تحتَـــه حنظليَّـــةٌ ٠٠ لـــه ولـــدٌ منهـــا فـــذاكَ المـــذَرَّعُ

وما كان نحو هذا فنادرٌ لا يُبنى عليه. [2].

- العطف بـ (أم) و (أو) :

هذه مسألة عجيبة من مسائل الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك أظن في نفسي أنه أتى بها ليظهر مقدرته في التغلغل بين ثنايا مفردات الألفية وما تتحمله مفرداتها من معان ثم براعته بعد ذلك في فض الخلاف وإنصاف الناظم، ولم لا وهو الشاطبي الأصولي البارع، ولذلك أوردت المسألة بنصها من كلام الشاطبي، ولا تعليق . كما يقولون . قال في شرح قول ابن مالك :

فـــالعطف مطلقـــا بـــواو ثـــم فـــا ٠٠ حتـــى أم أو كفيـــك صـــدق ووفـــا

وأتبعـــت لفظـــا فحـــسب بـــل ولا ٠٠ لكـــن كلـــم يبـــد امـــرؤ لكـــن طـــلا

" لما أراد عد هذه الحروف قسمها أولاً قسمين : أحدهما : ما يأتي للعطف المطلق، ومعنى ذلك أن يكون تشريك الثاني مع الأول في اللفظ والمعنى. ويدل على هذا القصد قوله في القسم الثاني : وأتبعت لفظا فحسب كذا وكذا، فأشار بهذا إلى أن الأول أتبع في اللفظ والمعنى، فهو قوله مطلقاً، وأتى لهذا القسم بستة أحرف، وهي : الواو، وثم، والفاء، وحتى، وأم، وأو ''. ثم قال الشاطبي : وفي هذا القسم تنبيهان :

أحدهما : أن كلامه في (أم، و أو) مخالف – فيما زعم – للنحويين، إذ قد نَصُّوا على أنهما إنما يشرَّكان في اللفظ لا في المعنى، لأنك إذا قلت : قام

(٢) الفرزدق، ديوانه ٤١٦/١ وهو من شواهد المغني ٩٣، والتصريح ٤٠/٢، والهمع ١٨١/٣، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي ٢١٦/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٤ / ٩٤

زيدُ أو عمروُ، فما بعد (أو) مخالف في المعنى لما قبلها، لأن القيام حاصل لأحدهما دون الآخر بلا بُدَّ في اعتقادك، بحيث لا يَعْرَيان عنه معاً، ولا يَتَلَبسان به معاً. وكذلك إذا قلت: أقامَ زيدُ أم عمروُ ؟ فعندك أن أحدهما قائم، والآخر غير قائم فسألتَ عن تعيين القائم منهما. وإذا كان كذلك فكيف يُقال : إنهما يشرِّكان في اللفظ والمعنى ؟ بل صار مثل قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ، أو: ما قام زيدُ لكن عمروُ، إلا أن القائم في مسألتنا غير متعين، وهو مع (لا، ولكن) متعين.

وقد رأيتُ الأستاذ شيخنا أبا عبدالله بن الفخار – رحمه الله – يحكى الإجماع على هذه الطريقة، تنكيتاً منه – والله أعلم – على ما ذهب إليه ابنُ مالك.

وأقول : إنه لم يَتَوارد مع النحويين على قَصْدٍ واحد في المسألة ؛ فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدِّم، وعلى هذا المعنى اتفقوا في (الواو، وثم، والفاء، وحتى) ولا يشك أحد أن معنى العامل – في محل النزاع – إنما هو لأحدهما دون الآخر، لكنه غير معين، وعدم التعيين لا يضر في هذا القَصْد.

وابن مالك تكلم فيما يَؤول إليه الكلام في قصد المتكلم، من عدم التعيين. وعدم التعيين لمعنى العامل قد تَساوىَ فيه ما قبل (أو، أم) وما بعدهما.

وما ذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه، فإنه قال في (باب العطف) : ومن ذلك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، فـ (أو) أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسَوَّت بينهما في الدعوى [1]. فقوله : " وسَوَّتْ بينهما في الدَّعوىَ " هو معنى كلام ابن مالك.

وقوله قبل: " وأَثْبتَت المرورَ لأحدهما " هو كلام غيره، فإذا لا ينبغي أن يكون بينهما في المسألة خلاف ؛ لأن إحدى الطريقتين لا تخالف الأخرى[2].

(١) الكتاب ٤٣٨/١.
(٢) المقاصد الشافية ٥ / ٦٨

انتهى كلام الشاطبي . رحمة الله عليه . ولعله أدق فقها في هذه المسألة من شيخه أبي عبد الله بن الفخار، فقد أصل المسألة من كلام سيبويه، وخرّج ابن مالك من دائرة التحقيق.

_ الفاء حرف عطف يفيد الترتيب مع الاتصال :

الفاء العاطفة في كلام العرب معناها : ترتيب ما بعدها على ما قبلها في الزمان كترتيب اللفظ، لكن بشرط الاتصال، ومعناه : اتصال فعل المعطوف بفعل المعطوف عليه.

ولذلك يقول ابن مالك في الألفية :

(والفـــــاء للترتيـــــب باتـــــصال ٠٠ وثـــــم للترتيـــــب بانفـــــصال) (١)

يقول الشاطبي: " فإذا قلت : (قام زيد فعمرو) فالقائم أولاً زيد، وبعده عمرو، لكن لا مهلة بينهما، ولا فصل بين زمانيهما إلاَّ بمقدار ما لا يمكن الشروع في الثاني بعد الفراغ من الأول إلا به عادة، فلا يلزم أن يقال : إن الثاني متصل بالأول من غير فصل البتة ولا تراخ قليل ولا كثير، بل على ما ذكر، وهو الذي ينبغي تفسير الاتصال به في كلام الناظم، وهو التحقيق عند شيخنا الأستاذ – رحمه الله –، وقد أشار الفارسي في الإيضاح إلى هذا المعنى" (٢) (٣).

من ثنايا كلام الشاطبي وتحقيق ابن الفخار لهذه المسألة يبدو في المسألة خلاف، أشار إليه الإمام الطاهر ابن عاشور عند تفسيره لقول الله تعالى : **{وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا}** (٤) بقوله :

" والفاء في قوله : **{فَجَاءهَا بَأْسُنَا}** عاطفة جملة : **{فَجَاءهَا بَأْسُنَا}** على جملة : **{أَهْلَكْنَاهَا}**، وأصل العاطفة أن تفيد ترتيب حصول معطوفها بعد

(١) شرح ابن عقيل ٣/٢٢٧.
(٢) الإيضاح ٢٢٣.
(٣) المقاصد الشافية ٥ / ٨٢
(٤) الأعراف : ٤.

حصول المعطوف عليه، ولما كان مجيء القياس حاصلاً مع حصول الإهلاك أو قبله عسر على جمع من المفسرين معنى وقوف الفاء هنا " [١].

وما أشار إليه الظاهر ابن عاشور هو مذهب الفراء في الفاء أنها تفيد الجمع شأنها شأن الواو في ذلك، وأنها لا تفيد الترتيب مطلقاً [٢].

يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي : '' وذهب بعض النحاة – فيما نقل – أن الفاء قد تكون للاجتماع كـ (الواو) فليس الترتيب بلازم لها عندهم، والاستقراء يشهد بخلاف ما قالوا.

وقد احتجوا على ما ذهبوا إليه بأشياء تُوهم دعواهم، منها قوله تعالى: **{فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ}** [٣] أي تعاطي الذنب فعقر، وتعاطى الذنب هو العقر نفسه.

وقوله: **{وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا}** [٤] الآية، لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أو معه، لا أن مجيء البأس مرتَّب على الإهلاك، وقوله تعالى : **{ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى}** [٥] – المراد – والله أعلم – تَدَلَّى، يعني جبريل، فدنَا.

وقال امرؤ القيس [٦] :

*** بَيْنَ الدَّخُولِ فَحْومَلِ ***

فأتى بـ (الفاء) وهو موضع (الواو) كما تقدم . فدلَّ على أنها في البيت مرادفة لها. ''[٧]

---

(١) التحرير والتنوير ٨ / ١٦.
(٢) معاني القرآن ١ / ٢٥٠.
(٣) القمر : ٢٩.
(٤) الأعراف : ٤.
(٥) النجم : ٨.
(٦) البيت بتمامة هو :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذكرى حَبيبٍ ومنزل .. بسِقْط اللِّوىَ بين الدَّخُولِ فَحْومَلِ

من الطويل، انظر شرح المعلقات السبع للزوزني صـ٨.

(٧) المقاصد الشافية ٥ / ٨٢

قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي : '' وليس فيما جلبوا دليل، أمَّا قوله : **{فَتَعَاطَى فَعَقَرَ}** فمعناه أن قوم قُدار بن سالف [١] نادوه، وأشاروا عليه بعقر الناقة، فتعاطى، أي تناول أمرهم وقبله، فعقر بعد تعاطي ما رغبوا فيه.

وقيل : معنى (تَعَاطَى) قام على أطراف أصابع رجليه، ثم رفع يده فضربها، فـ (الفاء) على معناها من الترتيب.

وأمَّا قوله: **{أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا}** فهو على معنى: أردنا إهلاكها، فمجيءُ البأس عقيب الإرادة، والهلاكُ في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبب على السبب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب. ومنه قوله : **{فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ}** [٢]. وقوله : **{إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ}** [٣] الآية. وأمَّا قوله: **{ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى}** فقيل: معناه: ثم دنا من النبي – صلى الله عليه وسلم – فتدلى، أي بقي متدلياً بعد الدُّنو، ولم يصل إليه. والتدلي: التعلُّق في الهواء، وليس الهبوط ومنه: دَلَّى رجليه من السرير.

وأمَّا بيت امرئ القيس :

*** بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ ***

فإن الرواية المشهورة فيه (الواو) [٤] وهي القياس. فإذا ثبتت رواية (الفاء) فنجيزها حيث ثبتت، لا نتعدى، ولا نقيس على المسموع فيه حكم كلِّ شاذ '' [٥] والأدق من هذا كله قول الإمام الطبري شيخ المفسرين :

---

(١) هو : قدار بن قَدِيْرة، وقديرة أمه، واسم أبيه سالف، وهو الذي عقر ناقة صالح عليه السلام، فأهلك الله عزَّ وجل بفعله هذا ثمود. وقد ضربت العرب المثل بشؤمه على قومه فقالوا : " أشأم من قدار " و " أشأم من أحمر عاد ".

(٢) النحل : ٩٨.

(٣) المائدة : ٦.

(٤) وهي رواية الديوان صـ ٨، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف ١٩٥٨م

(٥) المقاصد الشافية ٥ / ٨٣

" إذا كان للفاء عند العرب من الحكم ما ليس للواو في الكلام فصرفها إلى الأغلب من معناها عندهم ما وجد إلى ذلك سبيل أو من صرفها إلى غيره " (١).

– عطف الفعل على الفعل :

لغة العرب على أنه لا مانع من عطف الفعل على الفعل، وبهذا جاء القرآن الكريم.

يقول ابن هشام: " ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعاهما، نحو: **{لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ}**(٢)، ونحو: **{وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ}**(٣). أم اختلفا، نحو: **{ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ}** (٤)، ونحو: **{تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاء جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا}** (٥) (٦) "

وهذه القاعدة نيه عليها ابن مالك في نظم الألفية قائلاً :

(..... ٠٠ وعطفك الفعل على الفعل يصح)

الإمام أبو إسحاق الشاطبي توقف عند هذه القاعدة قليلاً، ولم يتركها تمر عليه مر الكرام كسائر النحويين الذي شرحوا ألفية ابن مالك من قبله، ولكنه جملها بملحه ونوادره وتحقيقاته التي زينت شرحه على الألفية، فقال :

" وبعد، ففي هذه العبارة فوائد :

---

(١) تفسير الطبري ١٠ / ٦١.
(٢) الفرقان : ٤٩.
(٣) محمد : ٣٦.
(٤) هود : ٩٨.
(٥) الفرقان : ١٠.
(٦) أوضح المسالك ٣/٣٩٤.

إحداها : التنبيه على أن عطف الأفعال بعضها على بعض لا يندرج تحت عطف الجمل، بل الأفعال في ذلك كالأسماء المفردة، وهذا مما يفتقر إلى التنبيه عليه ؛ لأنه في أول الأمر يشكل ولأجل إشكاله اعترض ابن الضائع على ابن عصفور قوله في حد (العطف) : هو حمل اسمٍ على اسم، أو فعلٍ على فعل، أو جملةٍ على جملة إلى آخره [(١)]. فاعترضه ابن الضائع بالتداخل، من جهة أن قوله : " أو فعلٍ على فعل " داخلٌ تحت قوله : " أو جملةٍ على جملة " لأن الفعل لا ينفرد بنفسه ؛ إذ لا بُدَّ له من فاعل أو نائبٍ عنه.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار – رحمة الله عليه – : والظاهر أن هذا تحامل على ابن عصفور، لأنك إذا قلت : إن يَقُمْ زيدٌ ويخْرُجْ أبوه فأكرمُهما – فهذه (الواو) قد شَرَّكت بين الفعل الثاني والفعل الأول في حرف (إنْ) منفردين دون اعتبارٍ بمرفوعهما ؛ لأن الجازم إنما يتعلق حكمه بالفعل دون توابعه، ولا حكم له في الجملة أصلاً ؛ إذ كان الجزم من خصائص الأفعال، ولو كان تعلقه بالجملة لم يؤثر فيها ؛ لأن الجمل لا تؤثر فيها العوامل إذا كانت مطلوبة لها طلباً واحداً.

قال الأستاذ : والمسألة فيها طالبٌ، ومطلوبٌ مطلوبٍ، فحرف الشرط هو الطلب، والفعل بانفراده هو مطلوب الحرف، والفاعل هو الطالب الفعل، فإذاً لم يقع التشريك إلا بين الفعلين فقط، وما عدا الفعلين إنما هو تابع لهما. هذا كلامه – رحمه الله – وما قاله هو الصواب الذي لا إشكال فيه. فقول الناظم : (وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحُّ) مُنَبِّه على هذا. ''[(٢)]

وهذا التنبيه من الشاطبي، وتحقيق المسألة لابن الفخار حسن، فلم أجد من شراح الألفية . فيما وقع بين يدي من مصادر من نبه على هذه الفائدة، ولعل الذي دفع الشاطبي وشيخه ابن الفخار إلى تحقيق المسألة هو ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور، ولم يكن ابن الضائع وحده هو الذي وقع في هذا اللبس، فقد نقل الصبان في حاشيته على الأشموني ما نصه :

(١) انظر هذا الحد في شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/١.
(٢) المقاصد الشافية ٥ / ١٨٥.

'' قال ابن هشام : قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال ؛ لأن نحو : قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل، وكذا: قام وقعد زيد ؛ لأن في أحد الفعلين ضميرا، قلت له : فإذا قلت : يعجبني أن تقوم وتخرج، ولم تقم وتخرج، ويعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو، فيالها من خجلة وقع فيها''[١]، يقول الصبان : '' ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه ''[٢]

– بناء المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على الضم :

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر جاز في يائه خمسة أوجه :

الأول : حذفها والاستغناء عنها بالكسرة، قالوا : (يا عبد)، وهو الوجه أكثر استعمالاً.

الثاني : إثبات الياء الساكنة، نحو : (يا عبدي)، وهو دون الأول في الكثرة.

الثالث : قلبها ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة، نحو : (يا عبدَ).

الرابع : قلبها ألف، وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحة، نحو : (يا عبدا).

الخامس : إثبات الياء محركة بالفتح، نحو : (يا عبدي). هذا ما عليه شراح الألفية عند تناولهم لقول ابن مالك :

(واجعل منادى صح أن يضف ليا ٠٠ كعبد عبدي عبد عبدا عبديا)

كابن عقيل [٣]، وابن هشام [٤]، والأشموني [١]، والسيوطي [٢]، والشيخ خالد الأزهري [٣]، بل إن الأستاذ عباس حسن نقل بيت ابن مالك وذكر الأوجه الجائزة في الياء هذه، ثم قال بعد ذلك :

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ١١٩.
(٢) السابق نفس الصفحة .
(٣) شرح ابن عقيل ٣/٣٧٥.
(٤) أوضح المسالك ٣٧/٤.

'' بقيت اللغة السادسة، وهي أضعف نظائرها، ولا تكاد تخلو من لبس في تبيين نوعها، ومن اضطراب في إعرابها، ولهذا يجب اليوم إهمالها، تبعاً لرأي من أهملها من النحاة القدامى، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة.

وتتلخص في حذف الياء – مع ملاحظتها في النية – وبناء المنادى على الضم، كالاسم المفرد المعرفة، ويقع هذا في الكلمات التي نشبع إضافتها ليكون العلم بشيوع إضافتها قرينة ودليلاً على حذف المضاف إليه، وأنه محذوف في اللفظ لكنه ملاحظ في النية كالكلمات : رب، وقوم، وأم، وأب"[٤]أ.هـ

يبقى تحقيق الشاطبي للمسألة، وتحقيق شيخه أبي عبدالله ابن الفخار.

يقول الشاطبي في بيان الأوجه الخمسة المذكورة في قول ابن مالك :

(واجعل منادى صح إن يضف ليا ٠٠ كعبد عبدي عبَد عبدا عبديا)

والثالث : حذفُ الياء وإزالةُ الكسرة وبناءُ الاسم على الضم، **وهو الذي ينبغي أن يُضبط به المثال الثالث في كلام الناظم**، فإنه يمكن في ضبطه الضمُّ، والفتحُ بغير ألف، وإن كانَ محكياً في المسألة، فهي لغة ضعيفة لم يحكها سيبويه بخلاف لغة الضم، فإنها قوية، فتقول : يا غلامُ، إذا ناديت غلامكَ، حكاها سيبويه عن بعض العرب [٥].

ومنه ما حكى في قراءة : **{قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ}**. وهي قراءة أبي جعفر [٦]. وقرأ أيضاً : **{قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ}** [٧]. وشبه ذلك بضم الياء، أراد (رَبِّي) ولم يُردِ المنادى المفرد، بدليل حذف حرف النداء ؛ إذ حذفُه كذلك قليل،

---

(١) شرح الأشموني ١٥٥/٣.
(٢) الهمع ٤٣٨/٢.
(٣) التصريح ١٧٨/٢.
(٤) النحو الوافي ٦١/٤.
(٥) الكتاب ٢٠٩/٢.
(٦) الأنبياء : ١١٢. وانظر : النشر لابن الجزري ٣٢٥/٢.
(٧) المؤمنون : ٢٦. وانظر : النشر ٣٢٥/٢.

كما تقدم، فلا يُحمل عليه مع وجود غيره. وقد قالت العرب : ياأبَتِ ويا أُمَّتِ فيهما عوض من الياء، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

قال شيخنا الأستاذ – رحمه الله – : هذا الوجه ينبغي ألاَّ يجوز إلاَّ في موضع البيان لئلا يلتبس بغير المضاف، حتى يكون مثل قراءة من قرأ : **{قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ}** بضم الباء، لأن الداعي مُقِرٌّ بالعبودية ؛ لأنه في مقام الخضوع والاستكانة.

قال : وحذفُ حرف النداء هنا دليلُ آخر ؛ لأنه لا يطرد حذفه من النكرة المقصودة، واطرادُ حذفه في هذا الوجه دليلُ على أنه ليس بنكرة مقصودة. ''[1]

وأقول : إذا كان الشاطبي قد تصيد وجها ثالثا في المنادى المضاف إلى ياء التكلم، وهو جواز بائه على الضم، واستدل بقراءة أبي جعفر بن القعقاع، فقد اختلف توجيه المفسرين لهذه القراءة :

. ابن جرير الطبري شيخ المفسرين وجهها بقوله : '' إنه ضم الباء من الرب على وجه نداء المفرد '' [2] فهي عنده من قبيل نداء المفرد.

. أبو جعفر النحاس صاحب إعراب القرآن قال : '' وهذا لحن عند النحويين، لا يجوز عندهم رجل أقبل، حتى تقول : يا رجل أقبل ''[3]

. الطاهر ابن عاشور توارد مع سيبويه وابن الفخار والشاطبي في جواز هذه اللغة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، قال : '' وهو وجه عربي في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، كأنهم جعلوه بمنزلة الترخيم، وهو جائز إذا أمن اللبس. '' [4]

– قلب همزة الممدود واواً عند التثنية إن كانت زائدة للتأنيث :

لهمزة الممدود عند تثنيته ثلاث حالات : بقاؤها – قلبها واواً – جواز الأمرين (القلب – البقاء).

---

(١) المقاصد الشافية ٥ / ٣٣٧.
(٢) الطبري ١٦ / ٤٤٤.
(٣) إعراب القرآن ٣ / ٨٤.
(٤) التحرير والتنوير ١٧ / ١٢٩.

فيجب بقاؤها إن كانت حرفاً أصلياً من أصول الكلمة.نحو : قُرّاء، ووُضاء، يُقال في تثنيتهما : قراءان، ووضاءان.

ويجب قلبها واواً إن كانت زائدة للتأنيث. نحو : بيضاء، وصفراء، وخضراء. فيُقال عند التثنية : بيضاوان، صفراوان، خضراوان.

ويجوز القلب أو البقاء إن كانت مبدلة من حرف أصلي. نحو : صفاء، دعاء، بناء. أو زائدة للإلحاق، نحو : علياء، قوباء، فيُقال عند التثنية : صفاءان أو صفاوان، دعاءان أو دعاوان، بناءان أو بناوان، علياءان أو علياوان، قوياءان أو قوياوان [1].

وفي التعليل لقلب همزة المحدود واواً عند التثنية أوجه أوردها الشاطبي في سياق شرحه على قول ابن مالك :

(وما كصحراء بواو ثنيا ٠٠ .....)

وإنما قلبت الهمزة هنا، وكان الأولى تركها على حالها ؛ إذ لا موجب لقلبها في الظاهر، كما كان لقلب الألف في المقصور موجب، وهو كراهة التقاء الساكنين ؛ لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التأنيث كره بقاؤها ؛ لأن وقوعها بين ألفين كتوالي ثلاث ألفات، فتوقى ذلك ببدلٍ مناسب، وهو إمَّا واواً وإمَّا ياء، فكانت الواو أولى ؛ لأنها أبعد شبهاً من الألف، وإنما أزيلت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلها في مقاربة الألف، فتركت وتعينت الواو.

وقال المبرد : قُلبت واواً لزيادة ثقل الهمزة بين ألفين بالتأنيث ؛ ولأن الهمزة ليست من علامات التأنيث كالواو، بخلاف الياء، ألا ترى قولهم : (أنتِ تَذْهَبِينَ) كيف جُعِلت علامةً للتأنيث ؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مثلها أولى. وقيل : إنما اختاروا الواو ؛ لأنها أبينُ في الصوت من الياء.

قال شيخنا الأستاذ – رحمه الله – فيما حكاه عنه شيخنا الأستاذ أبوعبدالله البلنسي : والأوجه عندي في التعليل أن يقال : لمَّا وجب واواً في

(١) انظر : أوضح المسالك ٣٠٠/٤، التصريح ٢٩٥/٢، الأشموني بحاشية الصبان ١١٢/٤، والهمع ١٤٨/١.

النسب بسبب أنها لو قلبت ياء لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قلبت في التثنية واواً ؛ لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجري مجرىً واحداً. ''[١]

وأقول : من نص الشاطبي السابق وكلام المبرد وابن الفخار يرى أن في المسألة تعليلان :

الأول : التعليل للقلب لأنه لا موجب له، والثاني : التعليل لاختيار الواو من بين حروف العلة.

أما التعليل للقلب فعبر عنه الشاطبي بأنه جنح إليه لكراهة توالي الأمثال اعتدادا بأصل الهمزة، وهذا ظاهر في قوله : '' لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التأنيث كره بقاؤها ؛ لأن وقوعها بين ألفين كتوالي ثلاث ألفات، فتوقى ذلك ببدلٍ مناسب ''[٢]

وعبر عنه المبرد بالفرار من الثقل، يقوا : '' قُلبت واواً لزيادة ثقل الهمزة بين ألفين بالتأنيث ''[٣]

أما التعليل لاختيار الواو بدلا من الهمزة التي أصلها ألف دون الياء فقد اختلفت وجهة نظر الأئمة الثلاثة : المبرد وابن الفخار والشاطبي في التعليل لهذا الاختيار :

الشاطبي يرى أن الواو أقوى من الياء لأنها أبعد شبها من الألف، وهذا على مذهب اغتربوا تصحوا، يقول : '' كانت الواو أولى ؛ لأنها أبعد شبهاً من الألف، وإنما أزيلت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلها في مقاربة الألف، فتركت وتعينت الواو. ''[٤]

المبرد علل لاختيار الواو دون الياء بالتجانس بين المبدل والمبدل منه، فكما أن الهمزة ليست من علامات التأنيث، كذلك أبدلت الواو منها لأنها لا تكون علامة تأنيث . أيضا .، يقول أبو العباس : '' لأن الهمزة ليست من علامات

(١) المقاصد الشافية ٦ / ٤٤٣.
(٢) السابق نفس الصفحة.
(٣) المقاصد الشافية ٦ / ٤٤٣.
(٤) السابق نفس الصفحة.

التأنيث كالواو، بخلاف الياء، ألا ترى قولهم : (أنتِ تَذْهَبِينَ) كيف جُعِلت علامةً للتأنيث ؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مثلها أولى.'' [١]

ابن الفخار شيخ الشاطبي علل لاختيار الواو دون الياء بالحمل على باب النسب، فكما أنها تقلب واوا عند النسب كذلك تقلب واوا عند التثنية والجمع، يقول : '' والأوجه عندي في التعليل أن يقال : لمَّا وجب واواً في النسب بسبب أنها لو قلبت ياء لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قلبت في التثنية واواً ؛ لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجري مجرىً واحداً. ''[٢]

– تصغير ما ثانيه لين أصله همزة :

إذا صغر اسم ثانيه حرف لين، فلا يخلو هذا الحرف : إمَّا أن يكون أصلاً، وإمَّا أن يكون متقلباً عن أصل، وإمَّا أن يكون زائداً.

فإن كان اللين أصلاً سلم في التصغير، نحو : قويل تصغير : قول، وكذلك: عويد تصغير عود، وبيضة تصغير بضة، وبيبت تصغير بيت.

وإن كان متقلباً عن أصل وجب رده إلى أصله، كأن يكون مبدلاً من لين، نحو : بويب تصغير باب أو مبدلاً من حرف صحيح مثل : قويريط تصغير قيراط، أو مبدلاً من همزة لا تلي همزة، نحو : ذؤيب تصغير ذيب، ويؤير تصغير بير. والسبب في رد الحرف إلى أصلهِ هنا في الثاني اللين المتقلب عن همزه كما يقول الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار – رحمه الله تعالى – :

" لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لسكونها بعد الكسرة، قال : فلما زال ذلك بالتصغير رجعت إلى الأصل، ومثل ذلك : لو سميت رجلاً : (ذوائب) لقلبت : ذوئيب بالهمز، فترد الهمزة إلى أصلها ؛ لأن أصل الواو الهمز، لكن قلبت واواً في الجمع استثقالاً لاجتماع همزتين بينهما ألف، وهي شبيهة بالهمزة وكان هذا

(١) السابق نفس الصفحة.
(٢) السابق نفس الصفحة.

من شذوذ الجمع الذي لا يطرد، فإذا صغر رد إلى القياس، فجعل مكان الواو الهمزة على ما كانت في الأصل " (١).

أمَّا إن كان اللين زائداً مثل : ضارب فإنه يقلب واواً حملاً على الأكثر، فتقول ضويرب.

– المؤنث الثلاثي المجرد من علامة التأنيث إذا صغر لحقته علامة التأنيث:

إذا كان الاسم الذي يراد تصغيره ثلاثياً مؤنثاً عارياً من تاء التأنيث لحقته التاء عند التصغير، بشرط ألا يوقع ذلك في لبس، فيقولون في تصغير عين : عيينة، وأذن : أذينة، وسن : سنينة.

فإن أوقع لحاق التاء في لبس امتنعت التاء كتصغير خمس وثلاث، من أعداد المؤنث، إذ لو لحقتها التاء لالتبست بأعداد المذكر، وكذلك تصغير : بقر وشجر، إذ لو لحقتهما التاء لالتبس تصغيرهما بتصغير بقرة وشجرة.

يقول الصرفيون : " وإنما لحقت التاء المصغر ؛ لأن التصغير وصف في المعنى، فالمصغر بمثابة الموصوف مع صفته، فكما أن التاء تلحق آخر الصفات المؤنثة فارقة بين المذكر والمؤنث، فكذلك تلحق آخر المصغر " (٢).

إلاَّ أن هناك كلمات مؤنثة ثلاثية مجردة من علامة التأنيث ولم تدخلها التاء عند التصغير بنص لغة العرب علل ابن الفخار لترك التاء بمراعاة المعنى، يقول الشاطبي :

– (الدرع) ذكر الجرمي أنهم صغروه بغير هاء،مع أنه مؤنث، وهي درع الحديد، فقالوا : دريع، قال الأستاذ – رحمة الله تعالى عليه – : " راعوا فيها معنى الملبوس أو الثوب " (٣).

---

(١) المقاصد الشافية ٣٥٢/٧.

(٢) التبيان في تصريف الأسماء ص٢٢٦

(٣) المقاصد الشافية ٤٠٧/٧.

– (القدر) قالوا في تصغيرها : قدير. وهذه لها حكاية مع ابن الفخار، يقول :

'' لقيت بعض أصحابنا في سوق من أسواق سبتة زمان قراءتي بها، فسألني : كيف تصغر (قدراً) فقلت : قديرة. فقال : كذا كنت أقول، ولكن هلم معي، فمضيت معه، فإذا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن عبدالمنعم – رحمة الله عليه – يقول لفخار كان يساومه : بكم هذه القدير، فقلت له في ذلك، فقال : كذا هو النص عن الخليل في العين [١]. قال الأستاذ : ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهري [٢]. انتهت الحكاية. ''[٣]

وعلى أن الزمخشري قال : " تقول في قدر : قديرة، وهو الذي ذكر ابن الأنباري في كتاب المذكر والمؤنث، فجاء بها على القياس [٤]، ووجه إسقاطها أنهم لحظوا فيها معنى الإناء، قاله الأستاذ – رحمة الله تعالى – ".

هاتان كلمتان من مجموعة كلمات جمعهما الشاطبي علل لترك التاء فيها بمراعاة المعنى، من ذلك قوله :

– (الناب) للناقة المسنة، قالوا في تصغيره : نييب، لما سموها بنابها الذي يزل وهو مذكر راعوه في التصغير.

– (الحرب) قالوا في تصغيره: حريب، وهي مؤنثة، لما كان مصدراً وهو السلب سميت به لكثرة السلب فيها فراعوا أصلها، فلم يأتوا بالتاء كما فعلوا في الناب

_ (الفرس) قالوا : فريس، وذكر سيبويه وجه ذلك : شيء مذكر في الأصل أوقعوه على المؤنث. [٥]

---

(١) قال الخليل :'' وتصغير القدر : قدير بلا هاء، ويؤنثه العرب '' العين ٥ ١١٣

(٢) الجوهري : '' القدر تؤنث، وتصغيرها : قدير بلا هاء على غير قياس '' ٢ / ٧٨٧ الصحاح.

(٣) المقاصد الشافية ٧ / ٤١٠

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣١٨

(٥) الكتاب ٣/٤٨٣

– (العرب) قالوا في تصغيرها : عريب، وهي مؤنثة، وكأنهم لحظوا فيها معنى قوم ورهط، إذ كانت من أسماء الجموع. قال أبو الهندي عبدالمؤمن بن عبدالقدوس :

(ومكـن الـضباب طعـام العُرَيـب ٠٠ ولا تـشتهيه نفـوس العجـم) (١)

– (العرس) وهي الزوجة، قالوا : عريس، كأنهم لحظوا فيها معنى العشير والصاحب، أو الطعام ،، (٢).

– النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء المعتل العين :

إذا قصد النسب إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء لامه حرف علة، مثل : (شية)(٣)، (دية)، وجب رد الفاء المحذوفة ؛ لأنه بعد حذف التاء للنسب يبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين ولا يوجد ذلك في الأسماء المعربة، وإنما صلح قبل النسب لوجود التاء، فلا مناص من رد المحذوف بعد حذف التاء، فقالوا : (وشوي)، (وديي) بكسر الفاء وفتح العين. وفي ذلك يقول ابن مالك :

(وإن يكـن كـشية مـا الفـا عـدم ٠٠ فجبـره وفـتح عينـه التـزم) (٤)

يقول الشاطبي شارحاً: " ويعني أن حكم مثل هذا أن يجبر، وجبره الذي ذكره يكون بأحد وجهين، إمَّا بإتمامه بحرف ثالث آخراً، فتقول: شيوي، وهذا هو الذي حكى أبو الحسن عن حماد بن الزبرقان، وإمَّا يرد ما حذف منه وهو الفاء، وهذا الثاني هو الصحيح، والأول لم يرتضه النحويون، وقد رده سيبويه

(١) من المتقارب، الشاهد فيه : تصغير عرب على عريب بدون تاء تأنيث، وهو من شواهد ابن يعيش في شرحه على مفصل الزمخشري ١٢٧/٥.

(٢) انظر الكلمات بالتفصيل من ص٤٠٦ إلى ٤١١ ج٧ المقاصد الشافية.

(٣) الشية : كل لون يخالف معظم لون الفرس أصلها وِشْى بكسر الأول وسكون الثاني، حذفت الفاء حملاً على حذفها في المضارع وحركت العين بالكسرة، وعوض عن المحذوف التاء.

(٤) شرح ابن عقيل

بالتصغير[١]؛ لأنهم لما احتاجوا إلى حرف ثالث لإقامة بنية التصغير ردوا الفاء، فقالوا في (عدة) : (وعيدة)، فكذلك إذا احتاجوا إلى الرد، فإنما يردون ما هو الأصل". يقول الشاطبي :

" وإذا جبر برد ما حذف منه فلا بد أن تفتح عينه كما قال، والعين في شية هي الشين، فتقول فيه : وشوي، وهذا ظاهر في اختيار مذهب الخليل وسيبويه من تحريك العين [٢]، وإن كان أصلها السكون اعتباراً بأنها الحركة قبل الرد، ولأن رد المحذوف تقوية للكلمة، وسلبها ما أنست به من تحريك العين تضعيف لها، وهما متدافعان، فوجب البقاء على التحريك" [٣].

وكعادة الشاطبي دائماً الغوص في ثنايا مفردات الألفية يبحث عن علة التحريك بالفتح، فيقول :

" ثم يبقى في مذهب الناظم نظرٌ في وجه تحريك العين بالفتح لم يتعرض له، إذ هو وجه صناعة لا ثبوت حكم تركه للناظر في المسألة، وقد ذكر شيخنا الأستاذ – رحمة الله عليه – في ذلك وجهين :

أحدهما : أن تكون حركة العين نقلت إلى الفاء ؛ لأنها هي التي كانت حركة الفاء قبل النقل فردت إلى موضعها.

الثاني : أن تكون العين حركت بالكسر على الوجه المستعمل، لكن لما صارت (وِشْيَةَ) على صفة (إبل) فعلوا بها ما فعلوا بإبل من فتح العين، هذا ما ذكره الأستاذ محكياً عن شيخه أبي إسحاق الغافقي، وأنهما وجهان مقولان له، قال الأستاذ : والأول أولى على طريقة قولهم :

(رأى الأمر يغضي إلى آخر ٠٠ فصيرَ آخره أولاً) [٤] [٥]

---

(١) الكتاب ٣٦٩/٣.

(٢) السابق

(٣) المقاصد الشافية ٥٧٢/٧.

(٤) ينسب إلى الإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ١٠٣

(٥) المقاصد الشافية ٧/ ٥٧٣ .

ومعنى تعليل ابن الفخار أنه لما حذفت الفاء انتقلت حركة الفاء المكسورة إلى العين فلما ردت الفاء نقلت حركة العين إلى الفاء مرة أخرى، وتبقى فتحة العين من أين جاءت.

والظاهر أنه إذا ردت الفاء المحذوفة بقيت العين متحركة بحركتها، لا تغير هذه الحركة، ولا ترجع الكلمة إلى وزنها الأصلي، فتقول في النسب إلى شية: وِشى، ثم تقلب كسرة العين فتحة، وتقلب الياء ألفاً فواواً فتصير إلى وِشَوِي (١)

– النسب إلى الجمع علماً :

إذا كان المنسوب إليه جمعاً وجب عند النسب الرجوع إلى المفرد والنسب إليه، فنقول في مسلمون : مُسْلِمِي، وأرضون : أرْضى بإسكان الراء. فإذا سمى بواحد من هذه الجموع فإنه ينسب إليه على حاله.

يقول الشاطبي : " إذا نسبت إلى تمرات أو إلى دعدات، أو إلى هندات إذا حركت العين فإنك لا تبقي العين على تحريكها، بل تردها إلى السكون كما تكون في المفرد، فتقول تمْري، ودعدْي، وهندي، ولا تقول : تمَري، ولا دعدَي، ولا هِندَي، إلاَّ إذا سميت بها، وإذا نسبت إلى قاضين أو داعين جمع قاض وداع فإنك تقول : قاضي وقاضوي، وداعي وداعوي، ولو نسبت إلى ذلك مسمى به لم تقل إلاّ قاضي خاصة، ولو نسبت إلى سنين لقلت : سنوي، ففتحت السين، ولو سميت به لقلت : سني، فتركت السين على كسرها، ففي مثل هذه المواضع يظهر الفرق " (٢). ويقول الشاطبي في التعليل لذلك :

---

(١) التبيان ص٢٦٥.

(٢) المقاصد الشافية ٥٧٦/٧.

" وإنما نسبوا إلى المفرد ولم ينسبوا إلى الجمع على حاله ليحصل لهم الفرق بين النسب إليه على حاله وبين النسب إليه مسمى به، هذا تعليل سيبويه وغيره " (١).

وينقل الشاطبي تعليل ابن الفخار على أنه تقوية وترشيح لتعليل سيبويه، فيقول: " ورشح هذه التفرقة ما قاله الأستاذ – رحمه الله – من أن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة، وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جمعاً وبينه مسمىً به " (٢).

(١) الكتاب ٣/٣٧٨.
(٢) المقاصد الشافية ٧/٥٧٧.

. الخاتمة :

بعد هذه الرحلة القصيرة، والصحبة الطيبة مع أبي إسحاق الشاطبي وشيخه ابن الفخار وأثرهما الطيب : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية نستطيع أن نقول . وبإيجاز . :

ابن الفخار بصري النزعة، غير متعصب لمذهب البصريين، يرجح قواعدهم إذا وافقت الأصول.

ابن الفخار من محققي النحويين المتأخرين، الذين اطلعوا على التراث النحوي ووقفوا عليه ودرسوه بعناية، وسبروا أغواره، وفقهوا اتجاهاته ومدارسه، فوقف على أسس الخلاف، ولذلك تناول القضايا النحوية برحابة صدر وسعة علم واطلاع.

ابن الفخار نحوي، أصولي، يقف مع الدليل، يقيس على المسموع المطرد والشائع في كلام العرب، ولذلك وقف مع الكوفيين تارة في استعمال (من) لدورانها على ألسنة العرب، ووقف مع أهل البصرة في منع تقديم التمييز على عامله، وأبلى في ذلك بلاء حسنا لعدم دورانها على ألسنة العرب مخالفا بذلك جمعا غفيرا من متأخري النحاة.

ابن الفخار له أثر بارز في نحو الإمام أبي إسحاق الشاطبي . باعتراف الشاطبي نفسه .، فقد وقفت على أكثر من ثمانين موضعا في المقاصد الشافية أورد فيها الشاطبي رأي شيخه لم ينعته فيها إلا بقوله : شيخنا أبو عبد الله بن الفخار . رحمة الله عليه .، أو : شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار . رحمة الله عليه .، أو : شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله بن الفخار . رحمة الله عليه .، أو : أستاذي وأستاذ أساتيذي رحمة الله تعالى عليه، إذا كان الشاطبي في هذه المنزلة من العلم، وفي هذه الدرجة التي تبوح بها مؤلفاته ويقف دائما أمام هذا الرجل وقوف التلميذ أمام أستاذه، فما شأن الأستاذ إذن ؟

علل ابن الفخار واضحة، جلية، خالية من الفلسفة والمنطق والجدل، سهلة بسيطة أقرب ما تكون إلى الواقع، مستقاة من فهم دقيق لأسرار اللغة،

وإعمال فكر في حدود النطاق اللغوي، وهذا الذي جعلها متسمة بالوضوح والبيان.

. المصادر والمراجع :

. الإحاطة في أخبار غرناطة للمقري، ط١ ١٣٩٤ هـ
. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق بدون تاريخ
ـ إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ط٣ ١٩٨٨ م
. أعلام المغرب والأندلس لأبي الوليد إسماعيل بن يوسف ط ١ ، ١٩٧٧ م
. الإفادات والإنشادات للشاطبي، تحقيق محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة
. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٧ م.
. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ٧٦١ هـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.
ـ كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ط٢ ١٩٩٦ م.
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت .
ـ برنامج المجارى للمجارى تحقيق محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢ م.
ـ البسيط لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد الثبيتي دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٨٦.
ـ التبيان في تصريف الأسماء، تأليف / أحمد حسن كحيل، مطبعة السعادة، ١٩٧٨م الطبعة السادسة.

ـ التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ).

. التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٩٦٧،

ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي)، بدون تاريخ.

. جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ _ ٣١٠ هـ)، تح / الدكتور / عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٤ هـ).

ـ الجمل في النحو للزجاجي تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط٥١٩٩٦م

. حاشية الدسوقي مصطفى محمد عرفة الدسوقي (١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) طبع بعناية : عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (٢٠٠٧).

. حاشية الصبان لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)مطبوعة على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر ، بدون تاريخ.

. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ).

. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية بدون تاريخ.

. الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر ١٩٦٧ م

. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف / أحمد بن الأمين الشنقيطي(١٣٣١هـ)، طبع بعناية: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٩٩ م)

ـ ديوان الإمام علي بن أبي طالب، جمع عبد العزيز سيد الأهل، دار صادر بيروت ١٩٧٣ م
. ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف ١٩٥٨م
. ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
. ديوان النابغة بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار المعارف ١٩٧٧
. السيرة النبوية لابن هشام، مصطفى السقا وآخرون، مطبعة الحلبي ١٩٥٥ م
. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني (٩٢٩هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر ، بدون تاريخ.
ـ شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، طبعة ثانية ١٩٩٦م.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل ٧٦٩هـ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ
ـ شرح أبيات المغني للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون، دمشق ١٩٧٣ م ٢١٦/٢.
. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة ط١ ١٩٩٠.
ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٠ م
ـ شرح المعلقات السبع للزوزني تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٧ م.
ـ شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.
ـ شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين، تحقيق تركي العتيبي مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢ ١٩٩٤ ٧٨٣/٢

. شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الحلبي، القاهرة ١٩٥٧ م .
. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملاين ط٣ ١٩٨٤ م.
. صحيح البخاري، دار الشعب، مصر ١٣٧٨ هـ.
ـ كتاب العين للخليل ابن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي، مؤسسة الأعلى للمطبوعات ط١، ١٩٨٨ م .
. غاية النهاية لابن الجزري، ط٣، دار الكتب العلمية بيروت. ١ / ٨٢ .
ـ الفصول الخمسون لابن معط، تحقيق محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٧ م.
ـ الكتاب لسيبويه تـ : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت ، ط (١) بدون تاريخ.
. لسان العرب لابن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن منظور الأنصاري (٧١١هـ)، طبعة دار المعارف، القاهرة، نشر وتوزيع مكتبة مدبولي الصغير، بدون تاريخ.
ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان دار الفكر دمشق ط١ ١٩٩٥ م.
ـ المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق طارق الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٨ م
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا وآخرون، مركز إحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ).
ـ المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ـ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة التاسعة، بدون تاريخ.

. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، المكتبة التجارية بمصر .

. نهاية الأندلس، محمد عنان ط٣ بدون تاريخ.

. نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتبكتي، دار الكتب العلمية بيروت، بيروت، ط١ ١٩٨٣ م.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان طبعة أولى ١٤١٨هـ